العمران العربي

اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

AL-OMRAN AL-ARABI

Issue No. 243 September & October 2021

العدد 243 - أيلول وتشرين الأول (سبتمبر وأكتوبر) 2021

أين يقف العالم العربي من ثورة الاستدامة القادمة؟

- "كورونا" أعادت رسم العلاقات العربية – الصينية نحو التحالف الاستراتيجي
- محمد المصري لـ "العمران العربي": التنويع الاقتصادي مفتاح التنمية المستدامة
- دور الابتكار والمعرفة والرقمنة في دعم منظمات الأعمال في ظل التحديات المعاصرة
- دور حاضنات الأعمال الزراعية في ملء الحلقات المفقودة من المزرعة إلى سلاسل الأسواق

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفّذها بالتعاون مع إيكونوميا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
عبدالله المزروعي
رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات

النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة الأردن

سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس الغرف السعودية

هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام أصحاب العمل السوداني

محمد ابو الهدى اللحام
رئيس اتحاد غرف التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة غرفة تجارة وصناعة عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف المغربية للتجارة والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في العالم العربي

شهدت مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، التي عقدت في العاصمة السعودية الرياض، حضور العديد من القادة والوزراء من دول المنطقة وخارجها، وقد عكست كلماتهم خلالها توجها لتبني الاقتصاد الأخضر. وفي مارس/ آذار الماضي، أعلنت المملكة عن مبادرتي "السعودية الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" لتحسين جودة الحياة من خلال زيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتحييد الآثار الناتجة عن النفط وحماية البيئة.

ويهدف "الاقتصاد الأخضر" إلى الحد من المخاطر البيئية، وتحقيق التنمية المستدامة دون أن تؤدي إلى حالة من التدهور البيئي.

في الواقع إنّ تَغير الأوضاع الاقتصادية في سبعينات القرن الماضي وما رافقها من أزمات عالمية، جعلت الدول الصناعيّة تعيد النظر في هيكلة اقتصادها بالتزامن مع وصول العالم إلى مرحلة الثورة التكنولوجية التي كان لها أثر استغل بصورة واقعية لكسر حاجز الاعتماد على الوقود الاحفوري (النفط، الفحم، الغاز) الذي يُعد مرتكزاً أساسياً في اقتصاد العديد من الدول. إلا أن إغفال الجانب البيئي أدى إلى تلوث البيئة متمثلاً بالتغيرات المناخية والاحتباس الحراري وتوسع طبقة الأوزون، فضلاً عن الجفاف والتصحر التي ازدادت حدتها مع زيادة استغلال تلك الموارد والضغوط السكانية، حتى أصبح استمرار النمو الاقتصادي تحدياً لوجود الانسان.

وإزاء التحولات العالمية، اتجهت بعض الدول العربية لتعزيز مكانتها للتحول نحو الاقتصاد الأخضر في سياق برامجها الإصلاحية، وقد أظهر تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية بأنّ 24 مليون فرصة عمل ستخلق بحلول عام 2030 في حال اتباع سياسات خضراء، ومن هذا المنطلق أصبح التحول من الاقتصاد التقليدي الى الاقتصاد الأخضر شعار المرحلة المقبلة لدى عدة دول عربية وتم ترجمة ذلك على مستوى السياسات والاجراءات مع الأخذ بعين الاعتبار أن هنالك تحديات ضاغطة تتعلق بتوفير إطار تنظيمي سليم بعد تحديث القوانين والسياسات البيئية ومصادر التمويل طويلة الأجل في ظل تفشي وباء كورونا وانخفاض أسعار النفط.

وعلى الرغم من دعوة الأمم المتحدة لاعتماد الاقتصاد النظيف لكنها اعترفت بصعوبة تطبيقه في العديد من البلدان النامية لأنها ما تزال ضحية بعض المشاكل، وحسب مؤشر الأداء البيئي احتلت معظم دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا مراتب متوسطة، إذ يحتاج الانتقال من نظام الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر العمل الشاق لكل الجهات المعنية وأن المخرجات الإيجابية لهذا الانتقال تكون مكلفة مادياً في بعض الأحيان لكنها مفيدة ومهمة على المدى البعيد، والحكومات هي أهم الجهات المعنية في تطوير الاقتصاد من ناحية القوانين والسياسات ووضع استراتيجيات وطنية لتنمية قطاعات قابلة للتحول إلى البيئة المؤاتية لتشجيع العمل في اقتصاد مزهر وأخضر.

كما أن للمنظمات الدولية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني مسؤولية تقديم المشورة القانونية والفنية من أجل بناء القدرات المحلية ونقل التكنولوجيا التي تدعم المشاريع الخضراء في الوطن العربي، وأن مستهلكي المنتجات الخضراء هم أقوى حليف في تعزيز نمو المشاريع الصديقة من خلال تبني ثقافة الاستهلاك والإنتاج المستدام.

خلاصة القول، إن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر صار شعار المرحلة المقبلة لدى عدد من الدول العربية، بل تم ترجمة ذلك على مستوى السياسات والإجراءات، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك تحديات ضاغطة تتعلق بتوفير إطار تنظيمي سليم بعد تحديث القوانين والسياسات البيئية، ومصادر تمويل طويلة الأجل في ظل تفشي كورونا وانخفاض أسعار النفط، وتبلور شراكات قوية بين الدول ومؤسسات التمويل الدولية، وتوافر الوعي والثقافة البيئية التي قد تشجع على ظهور رجال أعمال صغار ومؤسسات ناشئة في الاقتصاد لديهم حوافز لإطلاق مشاريع بيئية مبتكرة ولاسيما في مجال المهن الخضراء. يضاف إلى ذلك إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات عن الاقتصاد الأخضر.

عبدالله المزروعي

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

العلاقات العربية – الصينية.. تطوّر متواصل تعززّه المشاريع العملاقة والحيوية

العالم العربي سوق جذابة للاستثمارات الألمانية في القطاع الصحّي

"الشراكات الدولية لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"

حوار الأولويات لتحويل النظم الغذائية في المنطقة العربية

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

أين يقف العالم العربي من ثورة الاستدامة القادمة؟ 9

اقتصاد عربي

العلاقات العربية – الصينية.. تطوّر متواصل تعززّه المشاريع العملاقة والحيوية 15

نشاط الاتحاد

- "كورونا" أعادت رسم العلاقات العربية – الصينية نحو التحالف الاستراتيجي 18
- خالد حنفي: العالم العربي سوق جذابة للاستثمارات الألمانية في القطاع الصحّي 20

مؤتمرات

دور الابتكار والمعرفة والرقمنة في دعم منظمات الأعمال في ظل التحديات المعاصرة 21

مقابلة

محمد المصري لـ "العمران العربي": التنويع الاقتصادي مفتاح التنمية المستدامة 24

منتديات

- "الشراكات الدولية لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" 26
- حوار الأولويات لتحويل النظم الغذائية في المنطقة العربية 34
- دور حاضنات الأعمال الزراعية في ملء الحلقات المفقودة من المزرعة إلى سلاسل الأسواق 36

مجتمع الإنترنت الرقمي... نحو المواطنة الرقمية العالمية

40

المبادلات التجارية بين العالم العربي وبلجيكا.. 16 مليار دولار عام 2020

45

العدد 243 - أيلول وتشرين الأول (سبتمبر وأكتوبر) 2021
Issue No. 243 September & October 2021

مقال

■ مجتمع الإنترنت الرقمي... نحو المواطنة الرقمية العالمي 40

غرف مشتركة

المبادلات التجارية مع العالم العربي 16 مليار دولار عام 2020 45

أخبار

52

JOINT CHAMBER

■ NEW ENVIRONMENT FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE EVE OF EXPO 2020 61

■ RESETTING THE ARAB – BRITISH ECONOMIC RELATIONS 64

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
alomran@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.
fnb.com.lb

spitt.

أين يقف العالم العربي من ثورة الاستدامة القادمة؟

إعداد: مي دمشقية سرحال – مستشارة اقتصادية
اتحاد الغرف العربية

حتى في الوقت الذي هيمنت على العالم بأسره جائحة عالمية بسبب فيروس كوفيد19-، تسارعت ثورة الاستدامة بشكل أسرع مما كان متوقعا، وتوسعت أيضا لتشمل مجموعة واسعة من القضايا البيئية والاجتماعية.

وتعد ثورة الاستدامة بتغيير كل شيء، وتتطلب إعادة تفكير جذري بالطرق التي نفكر وننتج ونستهلك ونهدر ونرمي. ونحن في الواقع بحاجة إلى تحويل اقتصاد عالمي قائم على مبادئ الوصول غير المحدود إلى الموارد وأولوية المساهمين إلى اقتصاد يدرك حدود وعواقب كل شيء نستخرجه ونصنعه ونستهلكه ونهدره، كما علينا أن ندرك كذلك التأثيرات على الناس المرتبطين بذلك.

على مدار الأعوام 2014-2019، نمت الطاقة المتجددة العالمية بنسبة 50%، بينما نما مخزون السيارات الكهربائية العالمية بأكثر من 900%، كما أن عدد الأشخاص الذين يتبعون نظاما غذائيا نباتيا آخذ بالتزايد بشكل كبير. ولا تزال تعمل الاستدامة على تحويل مجمعات الأرباح في الشركات للدخول إلى صناعات بمليارات الدولارات، فيما ستحتاج الشركات إلى إعادة ابتكار نفسها لاغتنام هذه الفرص. وقد بدأ العالم في عام 2020 يشهد تحولا أساسيا في تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى مشروعات الطاقة، حيث لأول مرة في التاريخ الحديث تفوقت الاستثمارات المعلنة الموجهة إلى مصادر الطاقة المتجددة على تلك الموجهة لمشروعات النفط والغاز.

الاستثمارات الخارجية المباشرة المعلنة (مليون $)

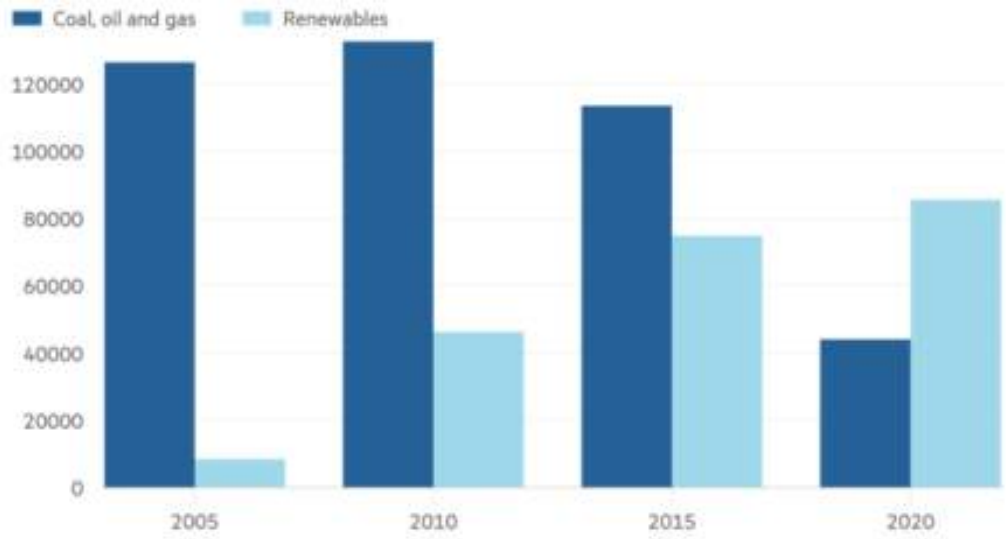

المصدر: fDi Markets, FT

وتعتبر فنلندا الأولى عالميا في مؤشر الاستدامة، يليها السويد، ثم الدانمارك، ثم ألمانيا، وبلجيكا، والنمسا، والنروج، وفرنسا، وسلوفينيا، وإستونيا، ولها جميعا تجارب رائدة من المهم التعلم منها. كما هناك دول أخرى حققت تقدما في الوصول إلى التوازن بين النمو الاقتصادي والبيئة. ومن نواح كثيرة، تعتبر البرازيل رائدة عالمية في التحول للطاقة النظيفة. وإلى جانب قطاع النفط والغاز المحلي القوي الذي يشكل ما يقرب من 11% من اقتصادها، فإن أكثر من 46% من مزيج الطاقة في البرازيل يتم تشغيله بواسطة مصادر الطاقة المتجددة. كما تمتلك البرازيل أيضًا ثالث أكبر قدرة لتوليد الكهرباء المتجددة على مستوى العالم.

وقد بدأت عدة دول عربية التنبه لموضوع الاستدامة ووضعها في أولوية سلم الاهتمامات، كما حال الإمارات التي أدمجتها مع رؤية 2021 والأجندة الوطنية. وبموجب ذلك، من المتوقع أن يتم توليد 27% من احتياجات الطاقة من مصادر الطاقة النظيفة، كما ستنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للفرد، فيما سيتم تحقيق متوسط استهلاك نفط للفرد بنحو 5 أطنان بحلول عام 2021.

وتلعب السياسات التجارية دورا رئيسيا في الحد من الأضرار البيئية، حيث نشهد اعترافا متزايدا بأن الطريقة التي ننتج بها المواد ونستهلكها ونتخلص منها تسبب أضرارا كبيرة لبيئتنا وصحتنا. وهناك العديد من السياسات والتدابير التي يمكن اعتمادها، مثل خفض الحواجز التجارية أمام السلع والخدمات البيئية لتدوير المنتجات والسلع، ووضع المعايير واللوائح اللازمة لضمان إعادة التدوير وتحويل المنتجات إلى منتجات جديدة، وتسهيل وبناء القدرات لسلاسل التوريد العكسية المستدامة بيئيا، وكذلك تحفيز اعتماد البدائل المستدامة بيئيا.

مؤشرات الاستدامة في العالم العربي

تظهر مؤشرات الاستدامة في العالم العربي أوضاعا تستدعي الاهتمام، على الأخص بالنسبة إلى أهمية التحول من الاعتماد على استهلاك الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، حيث نسبة الاستهلاك من الوقود الأحفوري تقدر بنحو 95.5% من مجموع استهلاك الطاقة، مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 80.6%. كما أن انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون تبلغ 4.8 طن للفرد، مقابل 4.6% عالميا، فيما نسبة سحب المياه العذبة من المصادر المتجددة يصل إلى 77.3%، مقارنة مع 7.7% عالميا. وتقارب نسبة المتوفين من الكوارث البيئية لكل 100 ألف من السكان 5 أضعاف المعدل العالمي.

مؤشرات الاستدامة البيئية

	الهف 12	الهف 9.4		الهف 15.1		الهف 6.4	الأهاف 1.5 و11.5 و13.1
	استهلاك الوقود الأحفوري	انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون					
	%من مجموع استهلاك الطاقة	نصيب الفرد من انبعاثات الإنتاج	لكل $ من GDP	مساحة الغابات		سحب المياه العذبة	عدد المتوفين من الكوارث البيئية
		طن	كلغ/$ من GDP	%من مساحة الأراضي	% التغيير	% من المتجددة	لكل 100 ألف من السكان
	2015 – 2013	2018	2017	2016	1990 /2016	2017 /2007	2019 – 2009
الدول العربية	95.5	4.8	0.29	1.8	-1.9	77.3	3.5
العالم	80.6	4.6	0.26	31.2	-3	7.7	0.7

مستخلص من UNDP، تقرير التنمية البشرية 2020

كما يظهر مؤشر تنوع التجارة (8.2) مدى ضعف التنوع والتحديث التكنولوجي للتجارة في الدول العربية. ذلك إن أجندة التنمية المستدامة 2030 تلحظ أهمية التجارة الخارجية كمحرك للنمو الاقتصادي الاحتوائي، وللحد من الفقر، وكوسيلة مهمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا المؤشر يعني تحقيق مستويات إنتاجية اقتصادية أعلى عبر التنوع، والتحديث التكنولوجي والابتكار، بما فيه من خلال التركيز على القطاعات عالية القيمة المضافة والكثيفة العمالة.

الهدف 8.2: تنوع التجارة، التجارة مع العالم 2019

البلد	مؤشر الهدف 8.2
اليمن	0.59
عمان	0.67
جيبوتي	0.78
القمر	0.79
الصومال	0.79
سوريا	0.80
السودان	0.82
العراق	0.84
موريتانيا	0.84
الأردن	0.84
الكويت	0.85
تونس	0.85
لبنان	0.86
ليبيا	0.88
قطر	0.88
المغرب	0.89
فلسطين	0.89
البحرين	0.91
السعودية	0.91
الإمارات	0.92
الجزائر	0.92
مصر	0.95

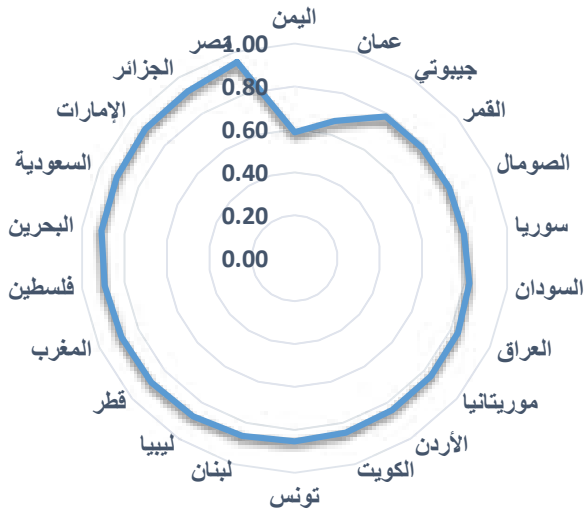

ولدى إسقاط التأثيرات السلبية لضعف مؤشرات الاستدامة على الناتج المحلي الإجمالي يتبين انها تحدث تقلصا في معظم الدول العربية، وبالأخص في كل من السودان ولبنان وعمان والجزائر، كما يبين الجدول التالي. ويظهر الجدول أيضا ارتفاعا شديدا في مؤشر الفساد في غالبية الدول العربية. وتتراوح نسبة سحب المياه العذبة من المصادر المتجددة بين 400% - 2075% في كل من الكويت والإمارات والسعودية وليبيا وقطر، وتفوق نسبة 100% في كل من اليمن والجزائر والبحرين وسوريا وتونس والسودان ومصر وعمان والأردن. ولا تتم معالجة مياه الصرف الصحي بنسب مقبولة سوى في كل من البحرين والإمارات، فيما صحة البحار تقل عن 50/100 في كل من لبنان وسوريا والقمر والجزائر والعراق والسودان والأردن وتونس.

مؤشرات أساسية تتعلق بالاستدامة (https://dashboards.sdgindex.org)

البلد	GDP معدلا ليعكس % تأثير الانعكاسات البيئية	مؤشر الفساد الأسوأ صفر والأحسن 100	% سحب المياه العذبة من المتجددة	نسبة معالجة مياه الصرف الصحي	نفايات البلديات الصلبة، كلغ للفرد/اليوم	النفايات الإلكترونية كلغ/للفرد	مؤشر صحة البحار الأسوأ صفر والأحسن 100
السودان	10.185-	16	118.6	0	0.539	2.084	45.34
لبنان	6.669-	25	58.8	38.164	1.035	8.211	33.11
عمان	5.585-	54	116.7	13.4	1.164	15.76	66.16
الجزائر	5.346-	36	137.9	33.12	1.112	7.107	41.58
القمر	4.856-	21	0.8	0.121	1.034	0.735	38.63
المغرب	3.969-	40	50.8	5.4	0.831	4.622	55.31
تونس	3.91-	44	121.1	43.04	0.92	6.429	49.19
مصر	3.375-	33	117.3	41.958	1.356	5.904	50.4
الأردن	3.144-	49	100.1	18.63	0.769	5.447	47.25
موريتانيا	2.916-	29	13.2	0	0.51	1.364	61.15
البحرين	2.809-	42	133.7	86.856	1.864	15.915	54.63
العراق	2.002-	21	54.1	19.458	1.299	7.116	44.99
السعودية	1.882-	53	883.3	11.75	1.57	17.566	62.62
الإمارات	0.818-	71	1708	76.812	1.797	15.046	68.33
جيبوتي	0.636-	27	6.3	0	0.417	1.038	51.71
قطر	0.686	63	432.4	70	1.027	13.587	62.34
الكويت	0.775	42	2075	43.1	1.142	15.829	59.81
ليبيا	6.032	17	817.1	9.6	1.135	11.537	55.64
اليمن		15	169.8	0	1.251	1.516	53.54
سوريا		14	126	48	1.245	5.182	37.26
الصومال		12	24.5	0	0.933		61.12

وتشير المؤشرات التفصيلية لأهداف التنمية المستدامة في العالم العربي لعام 2021 إلى أن الطريق لا يزال طويلا أمام الدول العربية للوصول إلى تحقيق الأهداف. ويبين الجدول التالي أن ترتيب معظم الدول العربية حل متأخرا بين 165 بلدا في العالم.

وقد حلت تونس في المرتبة الأولى عربيا و60 عالميا، تلاها بالترتيب كل من الجزائر والمغرب والإمارات والأردن وعمان ومصر ولبنان وقطر والسعودية والبحرين حيث جاءت الأخيرة في المرتبة 100، وتلاهم في الترتيب بعد المرتبة 100 كل من العراق والكويت وسوريا وموريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان والصومال والقمر وليبيا.

وفي مجال القضاء على الفقر (الهدف 1) والصحة والرفاه (الهدف 3) أحرزت الإمارات تقدما، كما سجل تقدم في مجال التعليم الجيد (الهدف 4) في كل من تونس والجزائر والإمارات وعمان ومصر وقطر والسعودية والبحرين والسودان. وفي مجال المياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف 6) حدث تقدم في كل من تونس والمغرب والأردن ومصر والعراق وليبيا، وبالنسبة للعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8) أحرز تقدم في كل من عمان وقطر والبحرين، وبالنسبة للصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (الهدف 9) سجل تقدم في كل من الإمارات والأردن، وفي العمل المناخي (الهدف 13) سجل تقدم في كل من الإمارات وسوريا وموريتانيا وجيبوتي واليمن والسودان والصومال والقمر، وفي عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (الهدف 17) أحرز تقدم في كل من الإمارات والكويت.

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية واتجاهاتها، 2021

البلد	م سر 2021	165/	الهدف 1 القضاء على الفقر	اتجاه الهدف 1	الهدف 2 القضاء على الجوع	اتجاه الهدف 2	الهدف 3 الصحة والرفاه	اتجاه الهدف 3	الهدف 4 التعليم الجيد	اتجاه الهدف 4	الهدف 5 المساواة بين الجنسين	اتجاه الهدف 5	الهدف 6 المياه النظيفة والنظافة الصحية	اتجاه الهدف 6	الهدف 7 طاقة نظيفة بأسعار معقولة	اتجاه الهدف 7	الهدف 8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد	اتجاه الهدف 8	الهدف 9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية	اتجاه الهدف 9	الهدف 10 الحد من أوجه عدم المساواة	اتجاه الهدف 10	الهدف 11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة	اتجاه الهدف 11	الهدف 12 الاستهلاك والإنتاج المسؤول	اتجاه الهدف 12	الهدف 13 العمل المناخي	اتجاه الهدف 13	الهدف 14 الحياة تحت الماء	اتجاه الهدف 14	الهدف 15 الحياة البرية	اتجاه الهدف 15	الهدف 16 السلام والعدل والمؤسسات القوية	اتجاه الهدف 16	الهدف 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	اتجاه الهدف 17
تونس	71.4	60	yellow	↗	red	→	red	↗	yellow	↑	orange	↓	orange	↑	yellow	↓	red	→	orange	↗	orange	orange	→	yellow	yellow	↗	red	↗	red	→	orange	↗	yellow	↗
الجزائر	70.9	66	yellow	↗	red	↗	red	↗	yellow	↑	orange	→	orange	↗	yellow	→	red	→	orange	↗	yellow	orange	↓	yellow	orange	↗	red	↓	red	→	orange	→	orange	↗
المغرب	70.5	69	yellow	↗	red	↗	red	↗	yellow	→	red	→	orange	↑	yellow	→	red	→	orange	↗	orange	orange	→	green	green	↑	red	→	orange	→	orange	↗	orange	→
الإمارات	70.2	71	green	↑	red	→	yellow	↑	yellow	↑	orange	↗	red	↗	yellow	↗	red	↗	yellow	↑	yellow	yellow	↗	red	red	↗	red	↗	grey		orange	↗	orange	↑
الأردن	70.1	72	yellow	↗	orange	→	orange	↗	orange	→	red	→	orange	↑	yellow	→	red	→	orange	↑	red	orange	→	yellow	yellow	↗	orange	→	red	→	orange	↗	orange	→
عمان	70.1	73	grey		red	→	orange	↗	green	↑	red	↗	red	↗	yellow	↗	orange	↑	orange	↗	grey	orange	→	orange	red	↗	red	→	orange	↓	yellow	↗	yellow	↗
مصر	68.6	82	orange	↓	red	↗	red	↗	yellow	↑	red	→	orange	↑	yellow	→	red	↗	orange	→	orange	orange	↗	yellow	yellow	↗	red	→	red	→	red	↗	orange	↓
لبنان	66.8	93	green	↑	red	→	orange	↗	grey		red	→	orange	↗	yellow	→	red	→	orange	↗	orange	red	↓	orange	orange	↗	red	→	red	→	orange	→	orange	↗
قطر	66.7	94	grey		red	↗	yellow	↗	yellow	↑	orange	→	red	↗	yellow	→	yellow	↑	orange	↗	grey	orange	→	red	red	↗	red	→	orange	↓	orange	↗	grey	
السعودية	66.3	98	grey		red	↗	orange	↗	green	↑	red	→	red	↗	yellow	→	orange	↗	orange	↗	grey	orange	↗	orange	red	↗	red	→	red	→	orange	↗	orange	↗
البحرين	66.1	100	grey		red	→	yellow	↗	green	↑	red	→	orange	↗	yellow	→	yellow	↑	orange	↗	grey	orange	↓	orange	red	↗	red	→	red	↓	orange	→	grey	
العراق	63.8	105	orange	↓	red	↗	red	↗	orange		red	→	orange	↑	yellow	→	red	↗	red	→	orange	red	→	yellow	yellow	↗	red	→	red	↓	red	→	yellow	→
الكويت	62.5	113	grey		orange	→	orange	↗	yellow	→	orange	→	red	↗	yellow	→	orange	↗	orange	↗	grey	orange	→	red	red	→	red	→	red	→	orange	→	yellow	↑
سوريا	58.0	127	grey		red	→	red	↗	red		red	→	orange	↗	orange	→	orange	→	red	→	red	red	↓	yellow	green	↑	red	→	red	→	red	→	orange	↗
موريتانيا	55.5	133	orange	↓	red	→	red	→	red	↗	red	→	red	↗	red	→	red	→	red	→	orange	red	→	yellow	green	↑	red	→	orange	↗	red	→	red	→
جيبوتي	53.8	138	red	↗	red	→	red	↗	red	→	orange	↗	red	↗	red	↗	red	→	red	↗	red	red	→	orange	green	↑	red	→	red	↓	red	→	red	→
اليمن	52.9	145	grey		red	→	red	→	red		red	→	red	↗	red	→	red	→	red	→	red	red	→	yellow	green	↑	red	→	red	↓	red	→	orange	↓
السودان	49.5	157	red	↓	red	→	red	↗	red	↑	red	→	red	↗	red	→	red	→	red	→	red	red	→	yellow	green	↑	red	↗	red	→	red	↗	red	→
الصومال	45.6	162	red	↓	red	→	red	→	grey		red	↗	red	↗	red	↗	red	↗	red	→	orange	red	↗	yellow	green	↑	red	↗	red	→	red	↗	red	↗
القمر			red	↓	red	→	red	→	red	↓	red	↗	red	→	orange	↗	red	↓	red	→	red	orange	→	grey	green	↑	red	→	red	↓	red	→	grey	
ليبيا			grey		red	↓	red	→	grey		red	→	red	↑	orange	→	orange	→	red	→	grey	orange	↓	orange	orange	↗	red	↓	orange	↗	red	→	orange	↓

green	تحقيق الهدف	↑	تحقيق إنجاز
yellow	التحدي على حاله	↗	تحسن متوسط
orange	تحديات ملموسة	→	لا تغير
red	تحديات رئيسية	↓	تراجع

https://dashboards.sdgindex.org/downloads

التوصيات

1. تخفيض الحواجز التجارية أمام السلع والخدمات البيئية لتدوير المنتجات والسلع، ووضع المعايير واللوائح اللازمة لضمان إعادة التدوير وتحويل المنتجات إلى منتجات جديدة، وتسهيل وبناء القدرات لسلاسل التوريد العكسية المستدامة بيئيا، وكذلك تحفيز اعتماد البدائل المستدامة بيئيا.
2. تعزيز أجهزة الرقابة وتفعيل المساءلة وإشراك المجتمع المدني بالرقابة.
3. إدخال تغييرات هيكلية على أنظمة الحماية الاجتماعية لتشمل الجميع.
4. تعزيز جودة التعليم وتطوير منصات التعلم الرقمية، وزيادة الاستثمار في العلوم والابتكار.
5. تقوية أنظمة الرعاية الصحية لضمان الأمن الصحي للجميع.
6. وضع وتفعيل التشريعات الرامية إلى إنهاء جميع أشكال التمييز بين الجنسين.
7. دعم القطاع الخاص، خصوصا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لما لهذا القطاع من دور محوري في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والإقليمي.
8. تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أسس شفافة لتحقيق الاستدامة وربط استراتيجيات الأعمال بأهداف التنمية المستدامة.
9. تعزيز التعاون الإقليمي والاستثمارات المشتركة في الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي. ومعالجة مشكلات هدر الغذاء والمياه، ووضع حوافز مناسبة لدعم ممارسات الاقتصاد الدائري.
10. إن الارتباط العضوي بين الأمن الغذائي والمائي والأمن المناخي يتطلب بالضرورة إنشاء مركز إقليمي مشترك للتعاون في مختلف قضايا التنمية المستدامة الإقليمية مثل الأمن الغذائي، ومكافحة التصحر، والطاقة المتجددة، والمياه، بحيث يجتذب هذا المركز الأموال السيادية والخاصة التي سيتم استثمارها في التقنيات المبتكرة وفي إقامة المشروعات التي سيكون تأثيرها الإيجابي على المنطقة مفيدا لكل من السكان المحليين والبيئة.
11. التركيز على الأدوات المبتكرة لتمويل المناخ مثل السندات الخضراء، والصكوك الخضراء، ومشاركة القطاع الخاص من خلال البنوك والمستثمرين وكذلك مقايضات الديون مقابل العمل المناخي.
12. أهم الأمور المطلوبة إقليميا وعالميا هو تفعيل تعاون عالمي جدي بين المؤسسات المعنية لتنسيق المعايير والقواعد لرقمنة عمليات تمويل التجارة.
13. الاستفادة من تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة في مجالات التمويل والوصول إلى الأسواق:

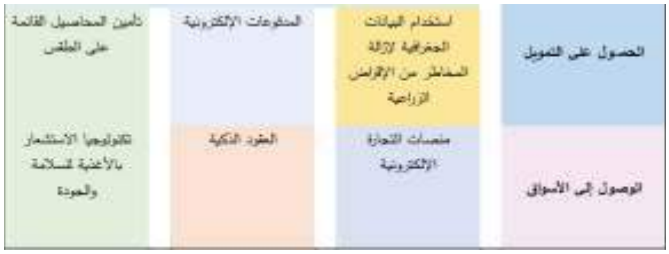

14. تعزيز كفاءة سلاسل العرض المتكونة من حلقات متصلة من الإنتاج، إلى المعالجة، التجارة، التوزيع، والاستهلاك، مع الإشارة إلى أن الهدر وسوء الإدارة وضعف الكفاءة غالبا ما يكون في حلقة التوزيع. ولذلك أهمية تحسين لوجستيات النقل والتخزين والتطوير لجعل كامل السلسلة أكثر كفاءة وأذكى، باستخدام الأساليب والتقنيات المناسبة، مثل الطاقة المتجددة، وcompost، وprecision fertilizers، وتقنين وترشيد الري، والزراعة بدون حرث، وترشيد استخدام المدخلات، وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.
15. الاستثمار في إنتاج المحاصيل المحسنة، وحوكمة إدارة الموارد الطبيعية ومستلزمات الإنتاج، وخلق مناخ جاذب للاستثمار، واستخدام تكنولوجيا زراعية متطورة، والاستغلال الأمثل لموارد المياه السطحية والجوفية.
16. اعتماد "العيادات الزراعية الجوالة" التي أثبتت نجاحا في تعزيز جودة وكفاءة وسلامة الإنتاج الزراعي والغذائي، بالتزامن مع توسيع فرص التسويق وتثقيف للمزارعين وتحسين معيشتهم.
17. تحديث السياسات والقوانين والتشريعات بما فيه تشريعات الصحة والصحة النباتية، وتطوير البنى التحتية في الأرياف ومن أجهزة الرقابة والمختبرات ومعاهد ومراكز الإرشاد والبحوث وتطوير قدرات التخزين والتبريد والشحن والتوزيع بما يخفف الهدر ورفع كفاءة الإنتاج.

العلاقات العربية – الصينية..
تطوّر متواصل تعززّه المشاريع العملاقة والحيوية

يمثل انعقاد المجلس الصيني للغرفة التجارية الصينية العربية المشتركة مناسبة مهمة نظرا للدور الذي يقوم به في الارتقاء بالعلاقات العربية الصينية بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، كما يمثل في ظل الظروف الراهنة فرصة عظيمة للمضي قدما في تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية العربية الصينية على أساس المنفعة المتبادلة والشراكة المتكافئة على مختلف وكافة المستويات والمجالات.

تعدّ العلاقات العربية – الصينية قوية جدا، وهناك رغبة حقيقية من الجانب العربي بمواصلة تعزيز العلاقات مع الصين، حيث هناك مصالح مشتركة والعلاقات الاقتصادية تتوسع إلى ما بعد النفط، الذي تزود به الدول العربية الصين منذ فترة طويلة.

فحجم التجارة بين الصين والدول العربية وصل إلى 239.8 مليار دولار في 2020، حيث تعد الصين أكبر شريك تجاري للدول العربية. وبلغت الصادرات الصينية إلى الدول العربية 123.1 مليار دولار في عام 2020، بزيادة 2.2% على أساس سنوي رغم تأثيرات جائحة كوفيد19-. والمنتجات الميكانيكية والكهربائية والمنتجات ذات التقنيات الفائقة والحديثة سجلتا زيادة بنسبة 6.1 في المئة و3.3 في المئة على التوالي، لتشكلا معا 67.4 في المئة من إجمالي الصادرات.

وبلغت استثمارات الصين في العالم العربي خلال 2005 – 2020 نحو 197 مليار دولار، منها 20.3 في المئة في السعودية، 17.6 في المئة في الإمارات، 12.1 في المئة في الجزائر، 12 في المئة في العراق، و11.7 في المئة في مصر.

وبلغ رصيد الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية 20.1 مليار دولار عام 2020، في حين بلغ إجمالي استثمارات الدول العربية في الصين 3.8 مليار دولار، حيث تغطي تلك الاستثمارات العديد من المجالات، مثل النفط والغاز والبنية التحتية والتصنيع والخدمات اللوجستية والطاقة الكهربائية وغيرها.

وقد أدت عوامل الجائحة والتغير المناخي إلى إعادة رسم العلاقات في إطار الحزام والطريق، حيث التركيز حاليا على التعاون الصحي، والتكنولوجيا، والخدمات الرقمية، بالإضافة إلى التكنولوجيا الخضراء والمستدامة.

وجدير بالذكر أن عددا من المشاريع الاستثمارية الكبرى، مثل منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، والمرحلة الثانية من محطة الحاويات لميناء خليفة في الإمارات، و"نور أبو ظبي" التي تعد أضخم محطة للطاقة الشمسية في العالم، قد أصبحت مشروعات بارزة لتعزيز التحول والارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي في العصر الجديد.

كما أن العلاقات العربية الصينية مع عدد من الدول العربية مثل الإمارات والسعودية ومصر قد دخلت مرحلة ذهبية. فالتعاون الذي تضاعف عدة مرات على مستوى التبادل التجاري والاستثماري، آخذ في التوسع نحو مزيد من المجالات الناشئة، وبالأخص مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، الأمر الذي يعكس عمق الشراكة ويفتح الأبواب واسعة أمام آفاقها المستقبلية لترسيخ التعاون في مجالات الأمن البيولوجي والأمن الغذائي وعلوم الحياة والمستحضرات الصيدلانية والفضاء والطاقة المتجددة والتصنيع المتقدم.

دور القطاع الخاص

ويتطلّع اتحاد الغرف العربية الذي يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، إلى دور جديد للغرفة ولمجلس الأعمال العربي الصيني بهدف تحفيز الشركات العربية والصينية لإحداث تحول جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك من النموذج الخطي المستنزف للبيئة إلى النموذج الدائري المجدد لها، ارتكازا على تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.

ويولي اتحاد الغرف العربية أهمية كبيرة لدور الغرفة التجارية العربية

الصينية، من أجل العمل على تعزيز التعاون المشترك في إطار "الحزام والطريق" لخلق المزيد من التعاون في الاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي والمدن الذكية والذكاء الاصطناعي، وتعزيز التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين الجانبين العربي والصيني في مجالات أعمق وأوسع خلال الفترة المقبلة، خاصة وأن العالم العربي يمثل منطقة محورية لمشروعات المبادرة بفضل موقعه الاستراتيجي الذي يعتبر سوقا كبيرا ومتناميا ومفترق طرق التجارة والممرات البحرية التي تربط آسيا وإفريقيا وأوروبا.

وهنا لا بدّ من إعادة النظر في الأهداف والانتقال من النماذج التنكسية (degenrative) إلى التجديدية والتوزيعية لتمكين قطاع خاص أكثر مساهمة في تحول حقيقي لخدمة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل كافية ومستويات معيشية أعلى للجانبين العربي والصيني.

ويأتي في هذا السياق دور الغرفة لرفع مستوى التعاون بين الصين والدول العربية، وتوسيع التعاون في المستقبل إلى أبعد من المبادلات التقليدية إلى مجالات جديدة يتزايد الطلب عليها في العالم العربي، مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والنووية والذكاء الاصطناعي والتصنيع والزراعة الصديقين للبيئة والتكنولوجيا المالية والسيارات الكهربائية وغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخضر، فضلا عن البنى التحتية واللوجستية المستدامة مع تقوية التعاون الصحي العلمي والتكنولوجي والأكاديمي والتعليمي – جميع القطاعات التي تلعب فيها الصين دورا رائدا.

ومن المهم أيضا استيعاب الطاقات الشابة العربية والصينية من خلال دعم مشروعات ريادة الأعمال، وكذلك تنظيم مسابقات لمكافأة ودعم المشروعات الابتكارية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة وتساهم في تعزيز العلاقات العربية الصينية.

فتح الأسواق

إن معظم الدول العربية شهدت في العقد الاخير تطورات اقتصادية كبيرة، تميزت بانفتاحها على الاسواق العالمية وتبنيها للسياسات المشجعة للاستثمار، واتجاها نحو أسواق غير تقليدية في علاقاتها التجارية والاقتصادية، وامتلاكها للبنى التحتية المتقدمة، مع تزايد أعداد المناطق الحرة والمناطق الصناعية المتطورة. ومن هذا المنطلق فإنّ الدول العربية بما تملكه من فرص استثمارية واعدة، تشكل اساسا متينا لتوسيع التعاون العربي الصيني إلى مجالات الاقتصاد الأخضر والمستدام والصديق للبيئة، وهي المجالات التي تؤدي الصين فيها دورا مهما.

تجدر الإشارة إلى أنّ اتحاد الغرف العربية مؤسسة إقليمية عربية مستقلة تأسست عام 1951 وتمثل القطاع الخاص العربي، ويضم في عضويته كافة الغرف العربية واتحاداتها للدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، ولديه أذرع دولية تتمثل بالغرف التجارية العربية الأجنبية في كافة أرجاء العالم، ومن ضمنها الغرفة التجارية الصينية العربية المشتركة. وتكمن أهمية الاتحاد من أهمية القطاع الخاص العربية الذي يساهم في 70% من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب أكثر من 50% من العمالة.

ومنذ تأسيسها عام 1988 شكلت الغرفة التجارية العربية – الصينية المشتركة نقطة ارتكاز أساسية للعلاقات العربية الصينية المتميزة التي يجمعها تاريخ اقتصادي وثقافي طويل وغني قائم على الصداقة ومبادئ الاحترام والمنفعة المتبادلة، وهذه العلاقة المتميزة لا تزال قائمة حتى اليوم وتتسم بمستقبل واعد مع انتقالها حاليا إلى مرحلة التعاون الاستراتيجي.

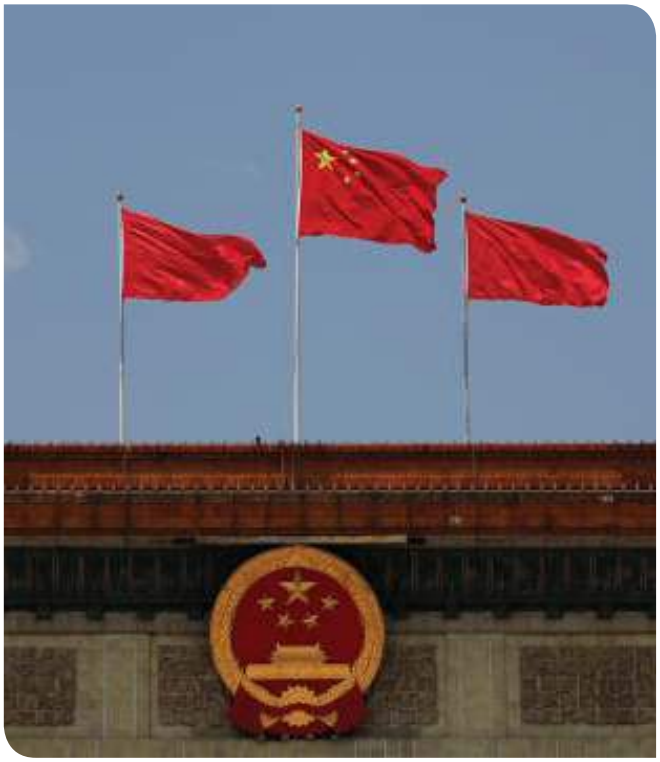

خالد حنفي: "كورونا" أعادت رسم العلاقات العربية – الصينية نحو التحالف الاستراتيجي

شدد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة ألقاها في الاجتماع السنوي للمجلس الصيني للغرفة التجارية الصينية – العربية المشتركة، الذي عقد افتراضيا بتاريخ 19 أغسطس (آب) 2021، على أنّ "جائحة كورونا أعادت رسم العلاقات العربية – الصينية في إطار الحزام والطريق، وهو ما يتطلّب بناء تحالف استراتيجي تكون فيه المنطقة العربية عبر مصر ممراً للصين إلى القارة الافريقية"، مشيرا إلى "اهمية توسيع التعاون في المستقبل إلى أبعد من المبادلات التقليدية نحو مجالات جديدة يتزايد الطلب عليها في العالم العربي، مثل الاقتصاد الرقمي والطاقة المتجددة والنووية والذكاء الاصطناعي والتصنيع والزراعة الصديقين للبيئة والتكنولوجيا المالية والسيارات الكهربائية وغيرها من قطاعات الاقتصاد الأخضر، فضلا عن البنى التحتية واللوجستية المستدامة مع تقوية التعاون الصحي العلمي والتكنولوجي والأكاديمي والتعليمي فضلا عن جميع القطاعات التي تلعب فيها الصين دورا رائدا".

ونوّه حنفي إلى "أهمية استيعاب الطاقات الشابة العربية والصينية من خلال دعم مشاريع ريادة الأعمال، ودعم المشاريع الابتكارية التي تخدم أهداف التنمية المستدامة وتساهم في تعزيز العلاقات العربية الصينية.

ودعا إلى "دور جديد للغرفة ولمجلس الأعمال العربي الصيني لتحفيز الشركات العربية والصينية لإحداث تحول جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك من النموذج الخطي المستنزف للبيئة إلى النموذج الدائري المجدد لها، ارتكازا على تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة. كما ندعو لإعادة النظر في الأهداف والانتقال من النماذج التنكيسية (degenrative) إلى التجديدية والتوزيعية لتمكين القطاع الخاص بالمساهمة أكثر في تحقيق تحول حقيقي لخدمة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل كافية ومستويات معيشية أعلى للجانبين العربي والصيني".

وأشار حنفي إلى تعزيز التعاون العربي – الصيني عبر عدد من المشاريع الاستثمارية الكبرى، مثل منطقة السويس للتعاون الاقتصادي والتجاري في مصر، والمرحلة الثانية من محطة الحاويات لميناء خليفة في الإمارات، معتبرا أنّ هذه المشاريع البارزة ساهمت في الارتقاء بالتعاون الاقتصادي والتجاري الثنائي في العصر الجديد.

وقال: "وصل حجم التجارة بين الصين والدول العربية إلى 239.8 مليار دولار في 2020، وبلغت الصادرات الصينية إلى الدول العربية 123.1 مليار دولار في عام 2020، أي بزيادة 2.2% على أساس سنوي رغم تأثيرات جائحة كوفيد19-. وقد سجّلت المنتجات الميكانيكية والكهربائية والمنتجات ذات التقنيات الفائقة والحديثة زيادة بنسبة 6.1% و3.3% على التوالي، لتشكلا معا 67.4% من إجمالي الصادرات".

وكشف حنفي عن بلوغ استثمارات الصين في العالم العربي خلال الفترة ما بين 2005 – 2020 ما يزيد عن 197 مليار دولار، منها 20.3% في السعودية، 17.6% في الإمارات، 12.1% في الجزائر، 12% في العراق، و11.7% في مصر.

وتابع: في حين بلغ رصيد الاستثمار الصيني المباشر في الدول العربية 20.1 مليار دولار عام 2020، بينما بلغ إجمالي استثمارات الدول العربية في الصين 3.8 مليار دولار، حيث تغطي تلك الاستثمارات العديد من المجالات، مثل النفط والغاز والبنية التحتية والتصنيع والخدمات اللوجستية والطاقة الكهربائية وغيرها".

المعرض العربي - الصيني

أكّد الرئيس الصيني شي جين بينغ، أنّ "الصين مستعدة للعمل

مع الدول العربية من أجل البناء المشترك للحزام والطريق ودفع الشراكة الاستراتيجية الصينية–العربية إلى مستوى أعلى".

جاء ذلك خلال رسالة وجهها في افتتاح أعمال معرض الصين والدول العربية الخامس الذي استضافته مدينة "يينتشوان" حاضرة منطقة نينغشيا ذاتية الحكم لقومية هوي شمال غربي الصين.

وقال الرئيس شي في رسالته، إنّ "الصين والدول العربية واصلت في السنوات الأخيرة تعزيز التنسيق الاستراتيجي وتضافر الإجراءات، وحقق البناء المشترك للحزام والطريق نتائج مثمرة"، مشددا على أنّ "الصين تظل الشريك التجاري الأكبر للدول العربية"، موضحا أنّ "جهود الصين والدول العربية تضافرت لمكافحة كوفيد19–، وقدمت نموذجا لمساعدة بعضها البعض والتغلب على الصعوبات سويا"، مؤكدا على أنّ "الصين مستعدة للعمل مع الدول العربية للسعي نحو تعزيز التعاون وتحقيق التنمية والمنفعة المتبادلة، والنتائج المربحة للجانبين، والبناء المشترك للحزام والطريق".

وأكّد رئيس الوزراء المغربي سعد الدين العثماني، أنّ "الدول العربية والصين يكملان بعضهما البعض بشكل كبير في اقتصاداتهما ويتمتعان بآفاق تعاون واسعة، ما يدفع بالتنمية المستمرة للتعاون الثنائي العملي القائم على المنفعة المتبادلة".

من جانبه شكر وزير الخارجية التونسي عثمان الجرندي، الصين على الدعم الذي قدمته للدول العربية، عبر المشاركة في تقديم خبرتها في مكافحة وباء كورونا عبر تقديم لقاحات وإمدادات طبية. لافتا إلى أنّه "يتوجّب على المجتمع الدولي أن يعمل معا من أجل التخفيف من تأثيرات المرض على الشعوب والاقتصاد".

بدوره اعتبر نائب وزير التجارة الصيني تشيان كه مينغ، أنّ "التعاون في قطاع الصحة العامة سيكون محور تركيز الصين والدول العربية في مرحلة ما بعد الجائحة. ويتعين على الجانبين تعميق التعاون في قطاع الرعاية الصحية، ومن بين ذلك شراء إمدادات طبية وإنتاج لقاحات"، مؤكّدا أنّ "الصين، التي تعد الآن الشريك التجاري الأكبر للدول العربية، لديها الثقة في توسيع نطاق التعاون مع الدول العربية في مجالات الاقتصاد الرقمي والطاقة الجديدة والذكاء الاصطناعي وغيرها من المجالات الناشئة"، لافتا إلى أنّ "الصين والدول العربية تعاونت وساعدت بعضها البعض خلال الجائحة، وبلغ تعاونها الاقتصادي وتبادلاتها التجارية مستوى جديدا، حيث بلغت واردات الدول العربية من الصين 122.9 مليار دولار أمريكي خلال العام الماضي وهو عام ذروة الجائحة، أي بزيادة 2.1 في المئة على أساس سنوي".

أضاف: "في مواجهة الجائحة والتغيّر الكبير الذي لم نشهده منذ قرن من الزمن، بات لدى الصين والدول العربية الآن حاجات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى من أجل تضافر الجهود سويا والسعي لتحقيق التنمية المشتركة، فضلا عن الاستفادة من فرص الأعمال وتعميق التعاون".

وقال نائب رئيس بنك الصين للاستيراد والتصدير سون بينغ، إنّ "اللقاح سلاح قوي لهزيمة المرض وتعزيز التعافي الاقتصادي، لهذا يجب أن تؤسس جميع الأطراف علاقات أوثق فيما يتعلق بالتعاون في قطاع الصحة، وتدعم التعاون العالمي بشأن اللقاحات لمواجهة مشكلة عدم التوازن في توزيع اللقاحات."

وبيّنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا تشون يينغ، أنّ "الصين والدول العربية تبادلا المساعدة بعد تفشي (كوفيد19–)، وأظهر الجانبان الرابط الأخوي بينهما في الأوقات العصيبة، من خلال أفعال ملموسة. وحتى الآن، أرسلت الصين نحو 100 مليون جرعة من اللقاحات الصينية إلى دول عربية في شكل مساعدات أو صادرات. ونعمل مع دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر في عملية مشتركة لتعبئة وإنتاج اللقاحات، ما قدم دعما قويا للدول العربية في مكافحتها الفيروس".

توقيع اتفاقيات

تم توقيع خلال المعرض العربي – الصيني الخامس 277 صفقة بقيمة 156.7 مليار يوان تقريبا (نحو 24 مليار دولار أمريكي). وتغطي هذه الصفقات مجالات مختلفة، من بينها المعلومات الإلكترونية والطاقة النظيفة والمواد الجديدة والغذاء الأخضر والتعاون السياحي. وتم توجيه نحو 154 مليار يوان من بين هذه الاستثمارات لدعم 199 مشروعا، كما تم أيضا توقيع 24 مشروعا تجاريا بقيمة 2.75 مليار يوان خلال المعرض.

وجذب المعرض الذي يقام كل سنتين، أكثر من 5000 شركة من نحو 110 دول، منذ تدشينه عام 2013. وفي عام 2019، تم توقيع 287 صفقة بقيمة حوالي 185.42 مليار يوان في النسخة الرابعة من المعرض.

وفي هذا الإطار، لفت النائب الدائم لرئيس حكومة منطقة نينغشيا تشاو يونغ تشينغ، إلى أنّ "المشاريع الموقّعة تعكس أنّ المعرض أصبح منصة مهمة من أجل إضافة زخم جديد لمبادرة الحزام والطريق وإيجاد فرص هائلة للمزايا التكميلية والتنمية المفتوحة للدول والمناطق الواقعة على طول الحزام والطريق".

العالم العربي سوق جذابة للاستثمارات الألمانية في القطاع الصحّي

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة ألقاها في افتتاح أعمال المنتدى الصحي العربي الألماني الرابع عشر، الذي عقد في العاصمة الألمانية برلين، أنّ "الصناعة الصحية تعدّ أحد أهم القطاعات، وتزداد أهميتها ليس فقط من حيث الأهمية الاقتصادية والدور الذي يلعبه هذا القطاع في حياة الإنسان وفي النمو الاقتصادي، بل تكمن أهمية الصناعة الصحية في دعم البحث العلمي والتطوير والابتكار".

ولفت حنفي إلى أنّه "من المتوقع أن يصل الإنفاق على الرعاية الصحية إلى 10 تريليونات دولار عام 2022، وهو ما يمثل أكثر من 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي"، معتبرا أنّه "على الرغم من تراجع العديد من الصناعات في ظل جائحة كورونا، فقد زادت صادرات وواردات قطاع المستلزمات الصيدلانية والطبية عالمياً بأكثر من 16 في المئة، حيث أطلق فيروس كورونا سباقاً محمومًا من جانب كافة الدول والشركات في محاولة لمواجهة الفيروس الجديد. كما شهدت صناعة الأدوية العالمية مستويات غير مسبوقة، حيث وصلت إلى 1.43 تريليون دولار في عام 2020.

ونوّه حنفي إلى أنّ الدول العربية تمكنت من تطوير أنظمتها الصحية في السنوات والعقود الماضية، لكن على الرغم من ذلك لا تزال المنطقة تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة ومتنوعة، وهذا ما يتطلّب تطوير القطاع الصحّي وإنتاج الأدوية في الدول العربية لتجنب نقص المنتجات الطبية، وعلى هذا الصعيد تعتبر ألمانيا الشريك المثالي للدول العربية في هذا المجال، حيث يعدّ العالم العربي سوقًا جذابًا للغاية للشركات الألمانية التي تحتل مكانة رائدة في صناعة التكنولوجيا الطبية وتحتل المرتبة الأولى في العالم في ابتكارات الرعاية الصحية المتعلقة بالثورة الصناعية الرابعة".

وقال: "أدى التقدم في التكنولوجيا القائمة على رقمنة قطاع الصحة والرعاية الصحية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وإنترنت الأشياء، والأجهزة القابلة للارتداء، وأجهزة الاستشعار، والبيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو، والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد، إلى إحداث تحول جذري داخل المجتمعات

حول العالم، وتغيير هياكل أنظمة الرعاية الصحية، وهذا ما سينعكس على واقع قطاع الرعاية الصحية والأدوية بعد عام 2025".

وكان حنفي التقى قبيل انعقاد الملتقى، امين عام غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، عبد العزيز المخلافي، حيث جرى استعراض لواقع عمل الغرفة والدور البارز الذي تلعبه على صعيد تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين ألمانيا والعالم العربي.

كما شارك أمين عام الاتحاد في "قمة الرؤساء التنفيذيين: إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي" التي نظمتها الغرفة العربية – البريطانية بشكل افتراضي بتاريخ 13 سبتمبر (أيلول) 2021، بمشاركة كبار المديرين التنفيذيين وقادة الأعمال والخبراء.

وأدار حنفي جلسة العمل الأولى التي عقدت بعنوان: "التجارة والاستثمار العربي البريطاني"، حيث تركّزت النقاشات في الجلسة في استراتيجيات الاستثمار المتغيرة وما يتعين على الشركات القيام به للتكيف مع الاتجاهات الاقتصادية التي ظهرت خلال الوباء، مثل التغيرات في سلوك الشراء، إعادة هيكلة العمليات وأولويات ريادة الأعمال.

وهدفت القمّة إلى تطوير التعاون العربي البريطاني من خلال توفير منصّة للمحادثات الصريحة بين أصحاب الأعمال والرؤساء التنفيذيين وصانعي السياسات من جميع أنحاء العالم، بما من شأنه تسهيل ممارسة الأعمال الفعالة والمستدامة وتمكين كبار المديرين التنفيذيين من إقامة علاقات تؤدي إلى تحسين ممارسات أعمالهم لتحقيق أكبر تأثير ممكن.

دور الابتكار والمعرفة والرقمنة في دعم منظمات الأعمال في ظل التحديات المعاصرة

لا يخفى على أحد كيف قلبت الرقمنة السريعة عمليات الشركات وأنظمتها ونماذج أعمالها رأسا على عقب. وتشير مصادر دولية أن 40% من شركات الأعمال ستختفي خلال السنوات العشر القادمة إذا لم يستطيعوا تغيير مؤسساتهم لاستيعاب التقنيات الجديدة. بدءا من توفير التكلفة والجهد وتحسين الكفاءة التشغيلية وتنظيمها وتسهيل الوصول إلى الخدمات وحتى تعزيز الابتكار، تجني الشركات والمؤسسات حول العالم الكثير بمجرد تغيير منظومتها إلى نموذج يستوعب التكنولوجيا الحديثة ويطبقها في عملية ابتكار المنتجات والخدمات بما أصبح يعرف بالتحول الرقمي.

أصبحت قدرة الشركات على إدارة المخاطر، وجني الثمار الهائلة التي يمكن أن تقدمها التقنيات الرقمية، تعتمد بدرجة كبيرة على الإجراءات التي تتخذها في إطار خمسة مجالات رئيسة:

1. استخدام الرقمنة لتوزيع الاستثمار والعمالة بشكل أفضل وبصورة آنية، عن طريق مراجعة وتحديث العمليات بانتظام والاستخدام الأكثر إنتاجية للأصول، مما يعزز الكفاءة والإنتاجية.
2. تساعد مخزونات البيانات السريعة على المقارنة لتحسين عملية صنع القرار واستئصال أوجه القصور وتحديد الاتجاهات الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية على نطاق واسع، فضلا عن استخدام المعلومات الوفيرة لتكييف الاستراتيجيات بوتيرة سريعة.
3. تساعد الرقمنة على الاستجابة للمخاطر والتعامل معها، كما الحال بالنسبة لجائحة كورونا، كما تساعد على انتهاز الفرص والعمل في أنسب المجالات من خلال المعلومات التي توفرها بشأن السياسات الاقتصادية عبر الحدود ومصادر التمويل ومدى موثوقية سلاسل التوريد.
4. تمكن الرقمنة الشركات من تخصيص عروضها وأسعارها بما يتناسب مع المستهلكين الأفراد بما يتماشى بشكل أفضل مع المخاطر. وبناء عليه، تعزز الرقمنة الإيرادات من خلال توفير

المزيد من السلع والخدمات بشكل أسرع مع خفض في التكاليف.

5. إن تزامن عصر الرقمنة مع تصاعد التحديات وأهمها جائحة كورونا والحروب التجارية ومخاطر التغير المناخي دفعت إلى إعادة التفكير في كيفية توزيع الأرباح لتضم أيضا الجوانب الاجتماعية. فعادة ما تقسم الشركات الأرباح بين تخفيف عبء الديون، وإعادة الاستثمار، والمدفوعات للمساهمين في صورة أرباح وعمليات إعادة شراء، أو تخزينها لأغراض استراتيجية طويلة الأجل. ولكن الرقمنة أفسحت المجال لنطاق أوسع من أصحاب المصلحة، مثل الموظفين والمجتمعات المحلية، الذين يتوقعون الحصول على فوائد. ونرى حاليا توسعا في الأدوار التي تلعبها الشركات في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وغيرها.

وفي الوقت الذي يحتدم السباق نحو اعتماد التقنيات المتطورة، لكن الاعتماد هو الخطوة الأولى فقط التي لا بد وأن يليها هذه المجالات الخمسة المذكورة التي تلعب دورا مهما في تحديد من يصل إلى خط النهاية – ومتى. ولكن هناك معوقات تواجه التحول الرقمي للشركات العربية، كما هو مبين أدناه:

العوائق التي تحول دون إضافة الجانب الإلكتروني بالمؤسسة
بناء على استبيان اتحاد الغرف العربية 2021

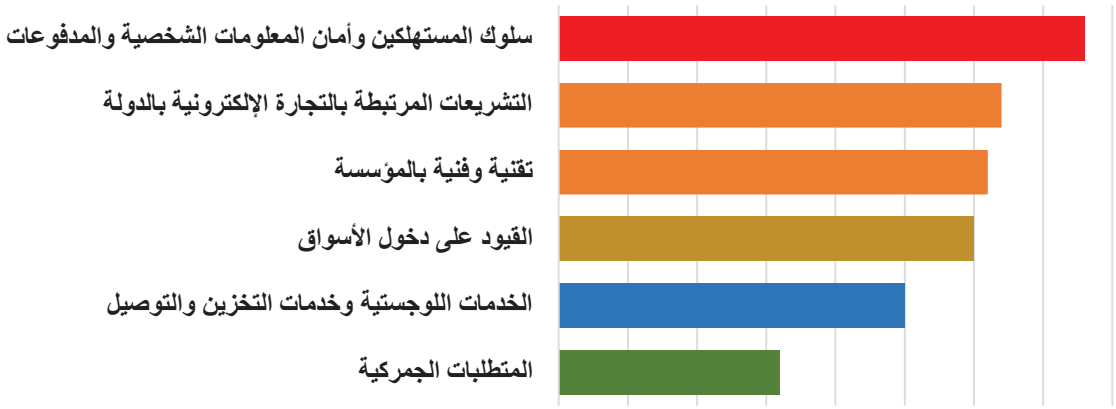

دور الحكومات

– وضع استراتيجية رقمية عربية مشتركة استرشادية واستراتيجيات رقمية وطنية مع تحديد موعد للتحديث ومراعاة أهداف التنمية المستدامة.

– الاستثمار في البنى التحتية الرقمية عالية الجودة، والاستثمار في شبكات النطاق العريض الثابتة والمتنقلة، وتشجيع التطوير من خلال إنشاء المدن الذكية.

– وضع التشريعات والقوانين والحوافز اللازمة للتحول الرقمي للاقتصاد ولجذب الشركات التكنولوجية الرائدة في العالم، ووضع سياسات لتشجيع ودعم نماذج الأعمال الجديدة المبتكرة.

– ضمان المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعبر الاقتصاد بما يعزز إمكانات النمو والابتكار.

– حماية الخصوصية وضمان أمن المعلومات والبيانات من دون الحد من التدفق الحر للبيانات والأسواق المفتوحة.

– تطوير المهارات وبناء القدرات للتحول الرقمي ودعم الجامعات في هذا المجال لدورها الأساسي في تطوير وتوجيه الطاقات الشبابية.

– وضع حوافز ضريبية وتعزيز رأس المال المخاطر وإنشاء صناديق استثمار من أجل تسهيل تمويل الابتكار، لأن عدم وصول الشركات إلى التمويل يمثل أحد العوائق الرئيسية أمام الابتكار.

– والإصلاحات مطلوبة أيضا لتحسين لوجستيات التجارة الإلكترونية وإمكانية التعويل على إمدادات الكهرباء، التي لا تستطيع شبكة الإنترنت العمل بدونها. وتؤدي مواطن القصور الحالية في لوجستيات التجارة الإلكترونية – أنظمة العنونة الموحدة، وأكواد المناطق، والخدمة البريدية، والأرض، والتخليص الجمركي – إلى تأخير التسليم ورفع تكاليف التجارة عبر شبكة الإنترنت.

دور الجامعات

– غرس روح الابتكار لدى الطلاب وتحصينهم بالتكوين اللازم للمجتمع الرقمي وللحصول وخلق فرص العمل. فالاقتصاد الرقمي يقدم الفرص لخلق الوظائف الجديدة في المنطقة العربية التي تضم بعضا من أفضل المتعلمين العاطلين عن العمل في العالم. ويشكل خريجو الجامعات من أصحاب المهارات العالية 30% من مجموع العمالة العاطلة عن العمل في المنطقة والكثير منهم من النساء.

– تطوير منظومة البحث والتطوير في الجامعات ووضع أطر تنسيقية لربط الجهات الأكاديمية بالقطاع الخاص، على غرار التعاون القائم حاليا بين اتحاد الغرف العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.

ماذا بعد الثورة الصناعية الرابعة؟

لن تنتهي القصة عند الثورة الصناعية الرابعة، لأننا دخلنا عمليا في مرحلة جديدة مع بدء الثورة الصناعية الخامسة 5IR، حيث تتلاقى العقول مع الآلة. وبينما أصبحنا في الثورة الرابعة متواصلين بشكل فائق (hyper connected) مع كافة الأمور في العالم بفضل الأجهزة الذكية، فإن الثورة الخامسة، التي تقف على أكتاف الرابعة، ستجعل هذا التواصل أقرب وفي منتهى السلاسة وبدون وساطة لأنها ستقود التحول من العالم الافتراضي إلى عالم الوعي. في الثورة التالية سيتراجع استخدام الأجهزة الذكية ليحل محلها واجهات الدماغ – الحاسوب (Brain–computer interfaces)، ويمكن من خلالها للعقول أن تتواصل مع بعضها البعض ومع الآلات. وفي الواقع إن اتجاه الرحلة في منتهى الوضوح، حيث العلم والتكنولوجيا يتطوران بسرعة كبيرة.

كذلك على منظمات الأعمال أن تهيئ نفسها بقوة أيضا لتحدي فرض نفسه بقوة الأمر الواقع، نتيجة تسارع وانتشار تداعيات التغير المناخي بالتزامن مع الاستنزاف المفرط للموارد، بما يتطلب إحداث تحول جذري في أنماط الإنتاج والاستهلاك من النموذج الخطي المستنزف للبيئة إلى النموذج الدائري المجدد لها، ارتكازا على تكنولوجيات الثورات الرقمية.

ومن المهم إعادة النظر في الأهداف والانتقال من النماذج التنكسية (degenrative) إلى التجديدية والتوزيعية والأكثر شمولية لتمكين قطاع خاص أكثر مساهمة في تحول حقيقي نحو الاستدامة لخدمة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص عمل كافية ومستويات معيشية أفض للمواطن العربي.

محمد المصري لـ "العمران العربي":
التنويع الاقتصادي مفتاح التنمية المستدامة

أجرت "العمران العربي"، حوارا مع نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية، محمد المصري، حول واقع الاقتصادات العربية في مرحلة ما بعد جائحة كورونا، والعوائق التي تحول دون تحقيق حلم السوق العربية المشتركة. كما جرى التطرّق إلى واقع النهضة الاقتصادية والتنموية التي تشهدها مصر في السنوات الأخيرة، وغيرها من المواضيع حول التكامل الاقتصادي العربي، وفي ما يلي التفاصيل.

- **برأيكم هل تجاوز العالم العربي صدمات جائحة كورونا؟**

– لقد غيّرت جائحة "كورونا" الفكر الاقتصادي العالمي بشكل كامل، ومن هذا المنطلق علينا في العالم العربي أن نستعد لمرحلة ما بعد جائحة كورونا، والعمل على تعزيز التبادل التجاري والصادرات البينية، وأن تتحوّل الأسواق العربية إلى أسواق جاذبة للاستثمارات المشتركة، إلى جانب العمل على تطوير الصناعات العربية بحيث لا تكون أسواقنا مجرّد سوق استهلاكية، فضلا عن تعزيز الأمن الغذائي العربي من خلال دعم الصناعات الغذائية، ويمكن للسودان التي تعد "سلّة" الغذاء العربي، أن تلعب دورا محوريا في هذا المجال.

وبرأيي إنّ كل ذلك يحتاج إلى التخطيط وتضافر الجهود ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها تحقيق الأهداف التي نصبو إليها. وهنا يستطيع اتحاد الغرف العربية الذي يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي، أن يكون له دور محوري في رسم الخطوط العريضة للتحولات الجديدة، على أن يكون هناك قرار رسمي على مستوى القادة والزعماء العرب في دعم القطاع الخاص العربي الذي يعمل على الدوام من أجل تحقيق الحلم الذي طال انتظاره ألا وهو السوق العربية المشتركة التي انطلقت فكرتها قبل حتّى وجود الاتحاد الأوروبي. علما أنّ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي الناجحة يمكنها أن تكون مؤشرا مهمّا يمكن البناء عليه لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية، والتي سيكون مردودها إيجابي على سائر البلدان العربية وليس بلدا واحدة أو مجموعة بلدان.

- **كيف يمكن تجاوز الاعتبارات السياسية والأمنية ليتحوّل حلم السوق العربية المشتركة إلى واقع ملموس؟**

– في زمن المتغيرات العالمية، وحتّى يكون لنا دور مؤثّر وفعّال، على العالم العربي أن يتجاوز العقبات والثغرات التي حالت لغاية اليوم دون نجاح فكرة التقارب والتعاون الاقتصادي العربي. ومن هذا المنطلق لا بدّ من إزالة الحواجز الجمركية وإقرار التأشيرة الموحدة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب، وأن تكون الأسواق العربية مفتوحة على بعضها البعض مثلما هي مفتوحة ومشرّعة للأسواق الأجنبية، ولا شيء يجب أن يمنعنا من أن نكون سوقا اقتصادية بارزة، خصوصا وأننا نمتلك المال والرأسمال البشري الذي هو العنصر الأهم في ظل الثورة الصناعية الرابعة والثورة الرقمية الثانية حيث الفكر والعقل أساس هاتين الثورتين.

ولا بدّ من القول إنّ العالم العربي مليء بالأدمغة والعقول القادرة على الابتكار والإبداع وإحداث التغيير المنشود، لننتقل بالفعل من عصر الاعتماد على النفط والغاز كمصدر وحيد للدخل، إلى عصر التنويع الاقتصادي الذي لا بديل عنه لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهنا يجب التنويه بما حققته العديد من البلدان العربية من تطوّر مذهل حيث وصلت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة بفضل رؤية قادتها الطموحة نحو مراكز اقتصادية متقدّمة جدّا على المستوى العالم، كذلك استطاعت جمهورية مصر العربية أن تخطو خطوات هامة على صعيد تحقيق التطوّر والنمو والتنمية من خلال المشاريع العملاقة التي نفّذتها ومستمرّة في تنفيذها، وهذا يعطينا الأمل بأننا كبلدان عربيّة إذا ما توفّر لدينا الاستقرار الأمني والسياسي وصولا نحو الاستقرار الاقتصادي، قادرين على أن نخطو خطوات هامة نحو التغيير الإيجابي الموعود.

- **ما أهميّة التقارب السياسي بين البلدان العربية وتأثيره على العلاقات الاقتصادية؟**

– التقارب السياسي بين البلدان العربية، أمر هام جدّا، وهو له انعكاسات إيجابية على الصعيد الاقتصادي، إلى جانب أنّ هذا التقارب يساهم في التصدّي لمحاولات السيطرة على المقدّرات الطبيعية التي حباها الله للبلدان العربية ومنها الموارد المائية، حيث الحرب اليوم على المياه مثلما كانت في السابق على النفط.

فالتقارب السوداني – المصري مهم جدّا للتصدّي لمحاولات أثيوبيا السيطرة على خيرات نهر النيل عبر سد النهضة، مثلما أنّ التقارب السوري – العراقي هام لمنع محاولات تركيا المستمرة للسيطرة على مصادر المياه المشتركة مع هذين البلدين الشقيقين.

في المحصّلة إنّ وحدتنا العربية وحدها الكفيلة بنهضتنا ونهضة شعوبنا التي تطمح للعيش بكرامة.

- **إلى أي مدى تشكّل الكثافة السكانية عبئا أمام تحقيق التطوّر الاقتصادي؟**

– التعداد السكاني ليس عبئا في مسيرة النمو والازدهار الاقتصادي، فنحن في العالم العربي نمتلك ثروات طبيعية هائلة، وفي المقابل لا يتعدّى عدد سكان بلداننا العربية الـ 500 مليون، في حين أنّ عدد سكّان الصين يزيد عن مليار ونصف مليار نسمة، ومع ذلك تعدّ الصين اليوم ثاني أكبر قوّة اقتصادية في العالم، ومؤهّلة لأن تكون القوة الاقتصادية الأولى في السنوات القادمة.

- **كيف تساهم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطوّر الاقتصادات العربية؟**

– استطاعت العديد من البلدان حول العالم أن تتفوق وتبني اقتصادا قويّا ومنافس عالميّا، بفضل دعمها اللامحدود للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن بين هذه البلدان جمهورية ألمانيا الاتحادية التي تعدّ اليوم أكبر قوة اقتصادية في أوروبا.

ومن هذا المنطلق علينا كبلدان عربية أن نستفيد من الميزات التفاضلية التي نتمتّع بها، والتعلّم من تجارب البلدان المتفوقة اقتصاديا، من أجل تطوير اقتصاداتنا وجعلها اقتصادات منافسة على مستوى العالم.

فضلا عن كل ذلك فإنّ الاهتمام بالتعليم يؤدي دورا بارزا على صعيد نجاح البلدان وتطورها، وهنا على البلدان العربية تطوير نظامها التعليمي بما يتلاءم مع الفكر العالمي الجديد.

- **كيف تنظرون إلى مسيرة النهضة التنموية التي تشهدها جمهورية مصر العربية في السنوات الأخيرة؟**

– تسير مصر بفضل الدعم الشعبي اللامتناهي الذي تحظى به القيادة السياسية برئاسة الرئيس عبد الفتاح السيسي، في المسار الصحيح، وقد استطاعت تحقيق نقلة نوعية من خلال الخطوات الإصلاحية التي تنتهجها والمشاريع التنموية العملاقة التي تنفّذها على كافة مسافة الأراضي المصرية.

وفي الواقع إنّ هذا التحوّل الاستراتيجي يشهد له الشعب المصري أجمع وكذلك المجتمع العربي والدولي وأهم المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي الذي صنّف مصر ضمن الاقتصادات الأكثر نموا في العالم على الرغم من مفاعيل جائحة كورونا المستمرّة.

إلى جانب الشق الاقتصادي الذي يوليه الرئيس عبد الفتاح السيسي، يبرز الدور السياسي الذي تلعبه مصر في الفترة الأخيرة، حيث شكّلت رأس حربة في تحقيق السلام في ليبيا، وكذلك الأمر في السودان، ولا ننسى الدعم الذي تقدّمه مصر إلى لبنان لتجاوز أزمته السياسية، وما قدّمته وتقدّمه من دعم للأشقاء الفلسطينيين، وبالتالي كل هذه العوامل تجعل من مصر اليوم دولة مؤثرة ومثال على الرغبة الحقيقية في التغيير الإيجابي والذي طال كل مناحي الحياة في مصر.

"الشراكات الدولية لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"

منتدى تحالف منظمات المجتمع المدني لدعم مبادرة الشرق الأوسط الأخضر

أطلق سمو ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان مبادرة خلال مارس 2021 لأضخم مشروع تشجير عالمي تحت عنوان "الشرق الأوسط الأخضر" لمواجهة التحديات البيئية في المنطقة والمساهمة في تحقيق الأهداف العالمية لمكافحة التغير المناخي الذي يهدد مستقبل الإنسان وكوكب الأرض، وفي رفع مستوى جودة الحياة في المنطقة والعالم. وتمثل هذه المبادرة تجسيدا لريادة المملكة في الالتزام بأهداف التنمية المستدامة، ووعيا بقضايا التدهور البيئي، لما تتضمنه من مستهدفات لتخفيض انبعاثات الكربون وتعزيز الصحة العامة وجودة الحياة من خلال زراعة 50 مليار شجرة، منها 10 مليارات في المملكة، بما يسهم في استعادة مساحة تعادل 200 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة وتخفيض معدلات الكربون العالمية بنحو 2.5%.، فضلا عن تحسين كفاءة إنتاج النفط، ورفع معدلات الطاقة المتجددة، وما يحققه كل ذلك من فوائد اقتصادية كبرى لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة ولخلق عدد كبير من الوظائف وتحسين المعيشة.

تنسجم هذه المبادرة بشكل جدي مع أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة، والتي تم تحديدها لأول مرة منذ ست سنوات، والتي تشمل مكافحة تغير المناخ، وحماية المحيطات والغابات، والقضاء على الفقر والجوع، والحصول على المياه النظيفة، وتحسين الصحة والتعليم، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز السلام.

ويشكل تدهور الأراضي اليوم واحدا من أهم الهواجس البيئية التي تؤرق المجتمع الدولي وتحتاج مواجهته لقرارات وإجراءات حازمة مثل التي أعلن عنها ولي العهد. فهناك ما يناهز 25 % من الأراضي الزراعية في العالم متدهورة، وفي كل سنة تضاف مساحة 12 مليون هكتار جديدة إلى الأراضي المتدهورة في العالم، وتقدر الخسائر الاقتصادية السنوية لتدهور الأراضي بنحو 490. مليار دولار، أي ما يتراوح بين 3 و6% من الدخل الخام لقطاع الزراعة في العالم.

والمشكلة أكثر حدة في المنطقة العربية، حيث 63% من الأراضي الصالحة للزراعة معرّضة لمخاطر تغيّر المناخ، مما سيؤدي إلى زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية واستنزاف الاحتياطيات الأجنبية، في منطقة تعاني أصلا من تزايد أعباء الديون.

ويقدر البنك الدولي أن ندرة المياه المرتبطة بالمناخ ستكلف المنطقة 6 في المئة إلى 14 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2050، مع تعرض 70 في المئة من هذا الناتج لإجهاد مائي مرتفع أو مرتفع للغاية.

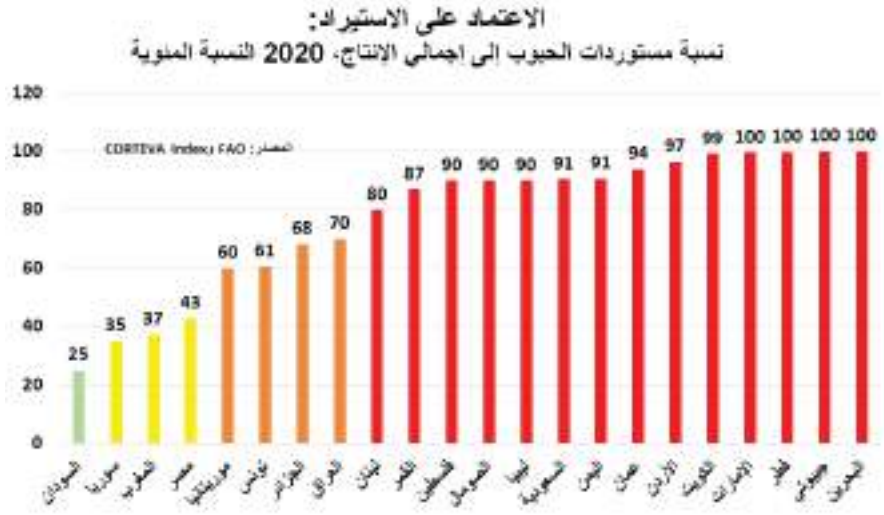

كما ينذر المستقبل ينذر بندرة حادة في المياه تؤثر على كل جانب من جوانب الحياة. كما أن ثلثي موارد المياه العذبة في المنطقة تعبر حدودا دولية بين بلدين أو أكثر، مما قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات في حالة عدم التزام دول المصدر بالقوانين الدولية المتصلة بإدارة هذه الموارد.

خصائص وتبعات التغير المناخي

يسود معظم المنطقة العربية مناخ قاحل إلى شبه قاحل في السنوات الأخيرة، وأسفر تطرف درجات الحرارة والتساقطات في المنطقة، مرارا وتكرارا، عن مجموعة متنوعة من الأخطار المرتبطة بأحوال الطقس والمناخ، من ارتفاع درجات الحرارة وموجات الحر والجفاف وشح المياه والفيضانات والأعاصير والعواصف الرملية والترابية ومخاطر تهدد الأمن الغذائي. وأصبحت هذه الظواهر الطبيعية أكثر تواتراً وحدة، مخلفة عواقب جمة وواسعة النطاق على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مناطق عديدة. وفي ما يلي أهم مظاهر التغييرات المناخية في المنطقة:

- تزايد درجة الحرارة في المنطقة العربية، ومن المتوقع أن تستمر في الازدياد حتى نهاية القرن. وستشهد المناطق غير الساحلية أعلى الزيادات في متوسط درجات الحرارة في المنطقة العربية، بما في ذلك المغرب العربي، وأعالي وادي نهر النيل.
- تنحو اتجاهات التساقطات إلى حد كبير نحو الانخفاض في المنطقة العربية حتى نهاية القرن، على الرغم من أن بعض المناطق المحدودة يتوقع أن تشهد زيادة في كثافة التساقطات وكميتها.
- وفقا للإسكوا، فإن الطلب المتزايد على المياه للاستخدامات المنزلية سيكلف المنطقة العربية ما يقدر بين 250–150 مليون دولار أمريكي شهريا لتلبية الاحتياجات المائية الإضافية بسبب جائحة كوفيد– 19.
- ويمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى حالة طبيعية جديدة تتمثل في زيادة الإنفاق والطلب المنزلي على المياه مقارنة باستخدامات المياه الصناعية والزراعية.
- بسبب الوباء، قد يرتفع الإجهاد المائي بسبب زيادة تخصيص الموارد المائية لقطاع الزراعة لتعويض انخفاض الصادرات الغذائية من قبل البلدان المنتجة للغذاء.
- بحلول عام 2050، يمكن أن يكون لدى ثلثي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل من 200 متر مكعب من موارد المياه المتجددة للفرد سنويا.
- عدد الأيام الحارة جدا التي تربو فيها درجات الحرارة على 40 درجة مئوية، سيرتفع بشكل ملحوظ في جميع أنحاء المنطقة العربية حتى نهاية القرن الحالي. كذلك، سيزداد عدد أيام الجفاف المتتالية.
- تظهر النتائج المتعلقة بالقطاع الزراعي بوضوح كيفية مساهمة التغيرات في درجات الحرارة والتساقطات والتبخر النتحي في ندرة المياه وتأثيرها على القطاعات الخضراء في المنطقة العربية.
- تشير الاستنتاجات المتعلقة بدراسات الحالة الصحية إلى أن الزيادات في درجات الحرارة تخلق تحديات صحية جديدة للمنطقة العربية، بما فيها الاحترار، والرطوبة، وبعض أمراض المناطق المدارية.

– ستؤدي آثار تغير المناخ وقابلية التأثّر تجاهه إلى زيادة المخاطر على الموارد المائية المشتركة.

– قابلية التأثر المتوقعة تتراوح إلى حد بعيد بين معتدلة ومرتفعة، وتتزايد تدريجيا بشكل عام من الشمال إلى الجنوب في جميع أنحاء المنطقة العربية.

– تكثر المناطق الشديدة التأثر عموما في المنطقة الممتدة من منطقة الساحل الأفريقي شمالاً باتجاه الصحراء الكبرى، والمنطقة الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية على طول البحر الأحمر، والقرن الأفريقي.

وتجاه هذه التحديات التي لا يستهان بها، تأتي مبادرة سمو ولي

اتجاه الموارد المائية العذبة للفرد في الدول العربية

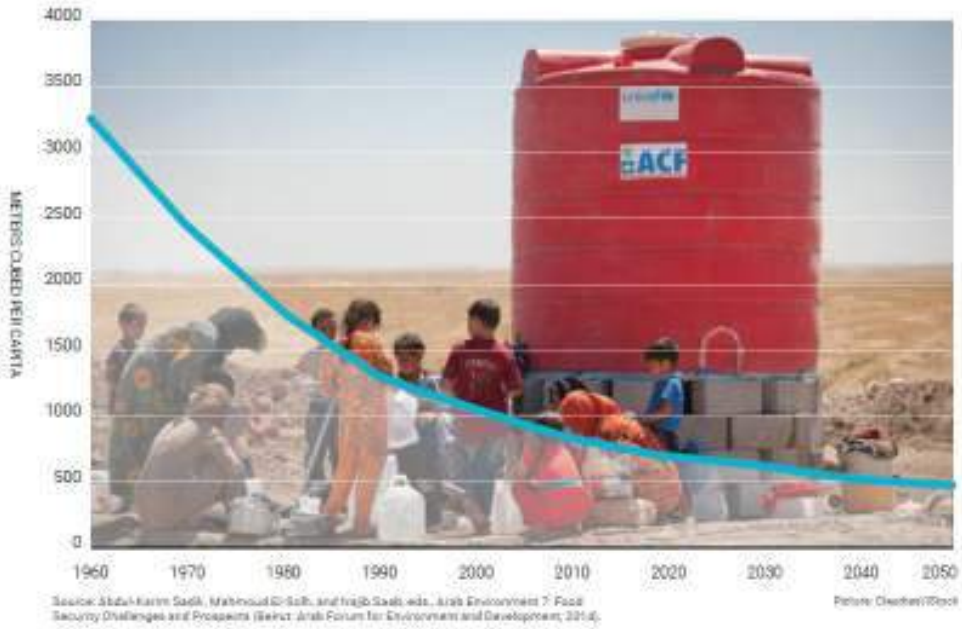

نسبة سحب المياه لإجمالي موارد المياه المتجددة %، 2013 - 2017

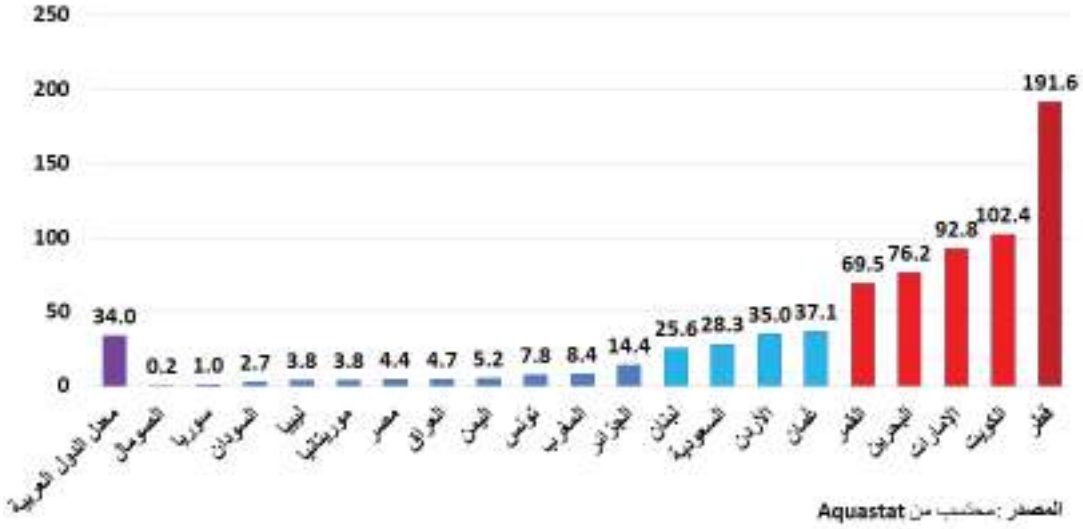

المصدر: محتسب من Aquastat

العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بتوقيتها وشموليتها المحلية والإقليمية والعالمية لتفتح وتوسع الآفاق للحلول العملية للتحديات البيئية الرئيسية، من ندرة المياه وانعدام الأمن الغذائي إلى التكيف مع تغير المناخ، ولتقول بالفم الملآن أنه لا يمكن من الآن فصاعدا العمل كالمعتاد!.

ذلك أن الموقع الجغرافي والظروف المناخية الجافة لمنطقة الشرق الأوسط جعلها من أكثر المناطق عرضة لضغوط المناخ، وخاصة ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه. ووفقا لأطلس مخاطر مياه قنوات المياه التابع لمعهد الموارد العالمية، تعد هذه المنطقة أكثر المناطق التي تعاني من الإجهاد المائي على وجه الأرض، حيث تمتلك 1% فقط من إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة في العالم. ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة وفترات الجفاف الطويلة، جنبا إلى جنب مع تزايد السكان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتحضر، إلى زيادة الضغط على موارد المياه الشحيحة أصلا، مما يشكل تهديدات خطيرة للحياة وسبل العيش والتنوع البيولوجي والاستقرار الاقتصادي والأمن البشري. والأهم من ذلك، بالنظر إلى الجغرافيا والموارد الطبيعية المشتركة في المنطقة، فمن المحتمل أن تشكل آثار تغير المناخ مخاطر عبر الحدود.

مؤشر الجفاف المركب

المصدر: https://rkh.apps.fao.org/home/RICCAR/1

ولا شك أن تجنب مثل هذه الأحداث الشديدة الخطورة في المنطقة يتطلب إجراءات فورية وفعالة لتخفيف وطأة تداعيات تغير المناخ، خصوصا وأنه من المتوقع أن يعيش ما يقرب من 90% من السكان المعرضين للخطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المراكز الحضرية خلال الخمسين عامًا القادمة، وهو ما سيحتاج إلى التعامل مع هذه الظروف المناخية المضطربة بالجدية اللازمة.

مؤشر وفرة الموارد الطبيعية ومدى المرونة، 2019

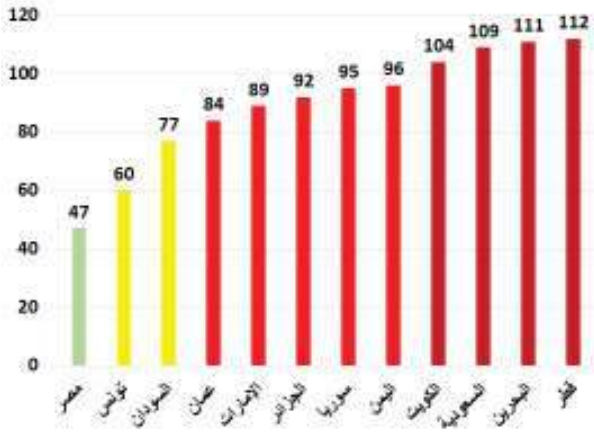

	المرتبة/113		المؤشر	Δ
مصر	47	▼2	49.4	+0.1
تونس	60	▼4	46.7	-1.4
السودان	77	▲4	44.5	+0.4
عمان	84	▲19	43.8	+5.0
الإمارات	89	▼2	42.4	-0.4
الجزائر	92	▲13	42.0	+4.5
سوريا	95	▼4	41.5	-0.5
اليمن	96	↔	41.2	+0.2
الكويت	104	▲3	37.2	0
السعودية	109	▲2	34.1	+0.3
البحرين	111	▲1	33.7	+0.9
قطر	112	▼2	33.6	-0.4

المصدر: مستخلص من FAO & Corteva Index، 2021

دور اتحاد الغرف العربية

إن التنمية الخضراء والمستدامة هي في جوهر أهداف اتحاد الغرف العربية واستراتيجية عمله، كما هي في صلب برامج أعضائه من الغرف العربية واتحاداتها. ويقوم الاتحاد بتنظيم أو التعاون في تنظيم العديد من المنتديات، الندوات، وورش العمل الافتراضية في هذا المجال بالتعاون مع الجامعة العربية والاتحادات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة. كذلك أصدر مجموعة من الدراسات في مختلف قطاعات ومجالات التنمية المستدامة التي تسلط الضوء على الفرص الاستثمارية التي تتضمنها.

ومن أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد في هذا المجال مسابقة رالي العرب لمكافأة ودعم المشروعات الأعمالية والاجتماعية التي أطلقت النسخة الثانية منها في مايو 2021، علما أن النسخة الأولى جرت عام 2019، حيث فاز 18 شاب وشابة من 18 دولة عربية وحل ثلاثة منهم في المراتب الأولى، وبلغت الجوائز النقدية 320 ألف دولار، علما أن العديد من الابتكارات والاختراعات التي قدمت تم تبنيها من قبل عدد من الغرف العربية كما من أصحاب الأعمال من رؤساء هذه الغرف. والهدف من هذه المبادرة هي تشجيع واستيعاب القطاع الخاص العربي من خلال الغرف العربية للطاقات الابتكارية الشبابية على أسس مؤسسية وعملية ودائمة.

دقت ساعة الحساب المناخي - نحو عالم مختلف

حان الوقت لكين تتحد المنطقة من أجل صالح جميع بلدانها ومجتمعاتها لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من تبعات التغير المناخي. ونعتقد اعتقادا راسخا أن ذلك يرتبط ارتباطا جوهريا بإدماج القطاع الخاص وانضمامه إلى السباق من أجل التأثير في تعزيز الأمن المناخي.

والأمن المناخي هو مفهوم جديد لحماية الإنسان من مجموعة الآثار الناجمة عن تغير المناخ باعتباره عاملا مضاعفا للمخاطر على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار الأمني والسياسي.

وذلك يحتاج إلى بناء الشراكات لوضع خريطة طريق طموحة وواضحة المعالم بما يشمل تحسين إدارة الموارد والحد من الهدر والتلوث والتوسع في الطاقة النظيفة وغيرها من متطلبات التنمية المستدامة. كما يحتاج بالضرورة إلى تسخير التمويل المناسب للتعامل مع التحديات وعكس التدهور الحاصل بشراكة من الحكومات والقطاع الخاص.

ولا ريب أن التحديات الناشئة تنطوي بحد ذاتها على فرص جديدة وهائلة لأسواق جديدة لاستثمارات القطاع الخاص بما يخلق بدوره المزيد من فرص العمل التي أكثر ما يحتاجها شباب وشابات العالم العربي. ولكن ذلك يتطلب وضع التشريعات المناسبة التي تحفز القطاع الخاص على الاستثمار في مجالات الحد من تبعات التغير المناخي.

المستقبل لمن يمتلك التكنولوجيا

المستقبل هو للدول والشركات التي أعدت نفسها لدخول عصر جديد، تحتل فيه البيئة والتغير المناخي والإدارة المتوازنة للموارد الطبيعية المراتب الأولى في جدول الأعمال. وهناك العديد من التكنولوجيات المهمة لعكس تداعيات التغير المناخي، ولا سيما التقنيات والتطبيقات التي تنطوي عليها الطاقة المتجددة وغيرها من أساليب التنمية المستدامة.

والثورة الصناعية الرابعة، وبالأخص الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تلعب دورا جوهريا في مواجهة التغير المناخي. والذكاء الاصطناعي ليس سوى أداة واحدة ضمن عملية تحليل أسباب تغير المناخ المعقدة، ولكن قدرته على معالجة كم كبير من البيانات واكتشاف أنماط تتيح لنا الفرصة لفهم النظام البيئي بشكل أفضل. ومن الأمثلة على ذلك:

- عملية مراقبة تغير المناخ عبر تتبع مجموعات بيانات كبيرة دائمة التطوّر. ويمكن أن تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل مجموعات من المعلومات البيئية، وذلك بهدف تتبع التغيرات في الظروف المناخية في الوقت الفعلي، ومعالجة نقاط الضعف للحد منها، وإتاحة فرص حيوية للبشرية كي تجد حلولا يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على كوكبنا بشكل أسرع.
- الحد من كميات الطاقة المهدرة.
- مكافحة الجفاف من خلال مراقبة المناطق المتأثرة بالتصحر.
- كذلك استخدام نظم المراقبة لوضع نماذج لذوبان الكتل الجليدية وتوقع ارتفاع مستويات أسطح البحار بحيث يتسنى اتخاذ إجراءات فعالة.
- تساعد أنظمة أخرى في إيجاد تركيبات كيميائية جديدة لازمة لإنتاج الوقود من أشعة الشمس.
- تطوير أنظمة وبنى تحتية أكثر فعالية في استخدام الطاقة.

الخيارات لا تزال في المتناول

لحسن الحظ، لا يزال هناك بعض الوقت والعديد من الفرص لحكومات ومجتمعات العالم العربي للعمل بقوة أكبر في مواجهة التأثير والتهديد الناشئين عن تغير المناخ الجامح. ومع تطور المعرفة والفهم وتعميقهما، هناك بعض الاحتمال بأن التهديد المشترك الذي يشكله الاحترار سيقطع شوطا طويلا نحو تشجيع العالم العربي على التعاون وبناء الشراكات الفاعلة قبل أن تتدهور قابلية السكن البشري في المنطقة، مما يحتمل أن يحول ما يقرب من 450 مليون نسمة في المنطقة إلى لاجئي المناخ بحلول عام 2050.

والأزمات التي أدت إليها جائحة كورونا دفعت بالعديد من المستثمرين إلى إعادة التفكير في كيفية توظيف رؤوس الأموال. ويوما بعد يوم، يزداد الوعي لدى القطاع الخاص العربي، كما العالمي، أن نموذج المؤسسة الاجتماعية يوفر الطريق الأمثل لإدارة عمل تجاري ليس مربحا فحسب، بل له أيضا في صميمه غرض

اجتماعي وبيئي ومناخي نبيل. والتحول العميق نحو الاتجاه لريادة الأعمال الاجتماعية في الفترة الأخيرة إنما يعكس الأهمية المتزايدة لرأس المال الاجتماعي في تشكيل هدف مؤسسات القطاع الخاص، وفي توجيه علاقاتها مع أصحاب المصلحة، كما في التأثير على نجاحها النهائي أو فشلها. ويمثل هذا النموذج الجديد للأعمال محورا أساسيا لمستقبل الأعمال ولتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خصوصا مع تصاعد التحديات الوبائية والمناخية والإنسانية، بما فرض إعادة نظر جذرية بمكونات النمو لتشمل العناصر الاجتماعية والبيئية، ومع تسارع التكنولوجيا والرقمنة التي أدت دورا جوهريا كمحرك رئيسي لريادة الأعمال الاجتماعية.

كذلك تنمو المسارات نحو التنمية الخضراء التي تقلل من التعرض لآثار تغير المناخ. والاقتصاد الأخضر هو أساس التحول على التنمية المستدامة، عبر نماذج الاقتصاد الدائري والترشيدي والشامل والنظيف وغيرها من النماذج، وهو في الوقت ذاته ينطوي على فرص تصل قيمتها إلى تريلونات الدولارات سنويا، بما يجعل من واجب مجتمع الأعمال إيجاد طرق للاستفادة من هذه الفرص الاستثمارية الضخمة.

ولا تزال الخيارات متاحة أمام الدول العربية لبناء قدراتها الوطنية، وتأمين الموارد المالية، وإدماج تغير المناخ في استراتيجياتها وميزانياتها الوطنية، والحد من مخاطر الكوارث في التخطيط التنموي على نحو مؤسسي.

التوصيات

في نهاية المطاف، إن التحديات الهائلة التي يفرضها تغير المناخ أكبر بكثير من أن يتصدى لها أي بلد أو منطقة بمفردها. وبالتالي، فإن العواقب والتهديدات المشتركة، المتعلقة بالأمن المناخي ينبغي أن تحفز التعاون على المنافسة من خفض الانبعاثات إلى المساهمة والالتزام بالاستراتيجيات المتعددة الأطراف لمكافحة تغير المناخ والتكيف معه. وفي ما يلي عدد من التوصيات التي هناك أهمية باعتمادها وهي:

1. وضع التكيف مع تغير المناخ في صلب خطط التعافي الاقتصادي.
2. تحسين البيانات المناخية وإتاحة الوصول إليها.
3. توفير المزيد من الموارد للتمويل المتعلق بالمناخ من خلال صناديق الاستثمار، واعتماد الأدوات المبتكرة مثل السندات الخضراء، والصكوك الخضراء، ومقايضة الديون مقابل العمل المناخي.
4. تحديد المشاريع المقبولة مصرفيا لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في إجراءات التكيف.
5. تشجيع البحث والتطوير من أجل إيجاد الحلول المبتكرة بتمويل من الأموال السيادية والخاصة التي تستثمر في التقنيات المبتكرة وفي المشروعات التي سيكون تأثيرها الإيجابي على المنطقة مفيدا للسكان والبيئة.
6. اعتماد مركز إقليمي عربي مشترك تحت مظلة جامعة الدول العربية للتعاون في مختلف قضايا التنمية المستدامة الإقليمية مثل مكافحة التصحر، والطاقة المتجددة، والأمن الغذائي، والمياه، ولإيجاد حلول للقضايا المتعلقة بأزمة المناخ.
7. استخدام تكنولوجيا الري الحديثة واعتماد معدات الري المتطورة في مجال تقنين استخدام المياه. وتشجيع اعتماد التقنيات الجديدة لإدارة شبكات المياه وتعزيز كفاءتها لتلبية الطلب الضخم على المياه، مع التطورات في إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي (AI) لأتمتة الشبكة والتحكم فيها لإدارة تسرب المياه وتقليله بكفاءة عالية.
8. التحول إلى الزراعة الذكية لما توفره من مميزات للزراعة بطرق مستدامة ومرشدة للموارد الطبيعية وأكثر كفاءة وإنتاجية وتوليدا للقيمة المضافة، وفي تطوير الأدوات والآلات المستخدمة في مجال الزراعة والري، كما في مكافحة الآفات ومراقبة تطور المحاصيل، وتشجيع الزراعة العامودية والعضوية والمائية والآلية المغلقة واستخدام السلالات المقاومة للملوحة، والطاقة المتجددة. ومن الضروري أيضا الاهتمام بتطوير الزراعة الجافة، بالتركيز على المحاصيل المقاومة للجفاف، وبتطبيق الأنظمة الزراعية المتكاملة التي ترفع نسبة الاستفادة من الموارد.

IUSR
INTERNATIONAL UNION FOR SOCIAL RESPONSIBILITY
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
المركز العالمي للتنمية المستدامة
GLOBAL CSD
تنظيم
الاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
المركز العالمي للتنمية المستدامة
دعوة لمتابعة فعاليات
منتدى تحالف
منظمات المجتمع المدني
لدعم مبادرة
الشرق الأوسط الأخضر
الخبراء والمتحدثون
صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود
السفير الدولي للمسؤولية المجتمعية
الراعي الفخري للمنتدى
سعادة الدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا
رئيس هيئة الطاقة المستدامة
مملكة البحرين
ضيف شرف المنتدى
سعادة البروفيسور يوسف عبد الغفار
رئيس الهيئة الاستشارية للاتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
رئيس المنتدى
27 يونيو 2021م
10 صباحاً في 6 مساءً
توقيت مكة
عبر تطبيق zoom
موضوع المنتدى
شركاء في دعم مبادرات حماية الأرض والطبيعة
لتعزيز جهود التنمية المستدامة
سعادة المهندس فتحي جبر عطاية
سعادة البروفيسور داود الهدابي
سعادة البروفيسورة زينب ابوطالب
سعادة الدكتور محمد سيف الكواري
سعادة الدكتور سيف بن علي الجحجري
سعادة الدكتورة انتصار أحمد قاميان
سعادة الدكتورة لياء عبد الغفار
سعادة الدكتور محمود فتح الله
سعادة الدكتور فيصل بن فرج المطيري
سعادة الأستاذ سعود بن حسن السبيعي
سعادة المستشار رائد حسن حايس
سعادة المستشار صالح سليم الجمودي
سعادة الدكتور يوسف الغنام
سعادة المستشار عماد سعد
سعادة الدكتورة هناء البنا
سعادة الدكتور فهد عبد الكريم ترکستاني
سعادة المستشار فؤاد مانع اليمنه
سعادة الدكتورة خولة المهندي
رعاة المنتدى
مجموعة شركات بصيرة
BASEERA Group of Cos.
تواصل المعرفة ٢٠٣٠
CONNECT 2030
سعادة الأستاذ الدكتور علي آل إبراهيم
سعادة المحامي عبد الله الضبعان العنزي
سعادة الدكتور يعقوب بن هذيل
سعادة الأستاذ عبد الرحمن الخلف
سعادة الأستاذة جنان رشا بهزاد
سعادة الأستاذة مريم الدوسري
سعادة الأستاذة رهاف السهلي
دعوة لمتابعة فعاليات أعمال المنتدى عبر الرابط الإلكتروني للإتحاد الدولي للمسؤولية المجتمعية
www.socialresponsibilityunion.org أو عبر البريد الإلكتروني info@socialresponsibilityunion.org

حوار الأولويات لتحويل النظم الغذائية في المنطقة العربية

شارك اتحاد الغرف العربية في ندوة "حوار الأولويات لتحويل النظم الغذائية في المنطقة العربية"، التي عقدت بتنظيم من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالتعاون مع إسكوا، ومنظمة فاو. وهدفت هذه الندوة الموازية لمؤتمر ما قبل القمة لقمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية إلى تسليط الضوء على المسارات والإجراءات الإقليمية لتحويل النظم الغذائية العربية، وعلى دور مختلف أصحاب العلاقة والمنظمات الإقليمية في هذا المسار. أدارت الندوة السيدة ريم نجداوي من الإسكوا، وأدار الحوار السيد كميل شديد، وشارك في الحوار كل من المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية البروفسور إبراهيم الدخيري، والأستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت السيد رامي زريق، ومن الكويت السيدة نوال الحامد، ومن السودان السيدة فاطمة الطاهر الحسن، ومن شبكة الشباب العربي للتنمية المستدامة السيد طارق حسن، ومن اتحاد الغرف العربية السيدة مي دمشقية سرحال، ومن الاتحاد العربي للصناعات الغذائية السيد فادي جبر، ومن المنظمة العربية للتنمية الزراعية السيد وحيد مجاهد، ومن الإسكوا السيدة رلى مجدلاني، ومن منظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا السيد سيرج ناكوزي.

قدم اتحاد الغرف العربية إلى أعمال ندوة الحوار دراسة بعنوان "من أجل نظم غذائية عربية أكثر صحة واستدامة وإنصافا"، حيث بيّن أن أولويات العمل تفرضها مواطن الخلل القائم في النظم الزراعية – الغذائية في العالم العربي من جراء ضعف الإنتاجية وشدة الاعتماد على الاستيراد في ظل تقلبات الأسواق العالمية وضعف التصنيع الذي يشكل 20% فقط من الإنتاج الزراعي، فيما 11% من الإنتاج يذهب هدرا، إضافة إلى أن ثلث كمية الطعام تهدر أيضا. وتبعا لذلك يصل هدر الطاقة الى نسبة 30%، ويوجد هدر كبير في الاستهلاك وفي إطار السلسلة الغذائية، لا سيما في التوزيع، كما في مياه الري بنسبة 30%–25، حيث تتفاقم ندرة المياه مع تراجع كمية المياه العذبة للفرد منذ 1962 بنسبة 75%، ويتوقع المزيد من التراجع بنسبة 30% في 2050، بما سيكلف المنطقة 6% إلى 14% من GDP عام 2050. وفوق ذلك هناك المخاطر المحتملة بالنسبة لموارد المياه المشتركة مع دول خارج

المنطقة العربية لعدم التزام دول المصدر بالقوانين الدولية المتصلة بإدارة هذه الموارد، لا سيما وأن 66% من المياه العذبة هي من مصادر خارجية.

ووفق دراسة الاتحاد فإنّ الزراعة تستهلك نحو 84% من المياه العذبة، وبالتالي الترشيد في النشاط الزراعي يحل معظم مشكلة الهدر. يضاف لذلك تبعات التغير المناخي من تدهور الأراضي بما ينعكس اقتصاديا بكلفة تقدر بنحو 9 مليار دولار سنويا، فيما يؤدي الصيد الجائر في البحر الأبيض المتوسط إلى جعل نحو 62% من المخزون السمكي غير قابل للاستدامة.

ولا يقتصر دور اتحاد الغرف العربية على تنظيم أو المشاركة في تنظيم الفعاليات وإعداد الدراسات المتخصصة والمشاركة الفاعلة في فريق العمل العربي لسلامة الغذاء، على أهميتها، بل يشمل أيضا استيعاب الطاقات الشابة من خلال برنامج دعم مشروعات ريادة الأعمال، وكذلك تنظيم مسابقة رالي العرب لمكافأة ودعم المشاريع الابتكارية التي ستعقد بالتزامن مع ملتقى "رواد الاعمال العرب" ضمن "إكسبو دبي 2020" في 11/10/2021. وأوصى بتحديث السياسات والقوانين والتشريعات لتحسين إدارة الموارد ومناخ الاستثمار أمام القطاع الخاص وجذب الأموال الخاصة والسيادية للاستثمار في التقنيات المبتكرة، وتعزيز كفاءة سلاسل العرض وتحسين لوجستيات النقل والتخزين لجعل كامل السلسلة أكثر كفاءة وأذكى، باستخدام الأساليب والتقنيات المناسبة والمستدامة، مثل الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، مع التركيز على الأدوات المبتكرة للتمويل، وغيرها من التوصيات. فلا يمكن من الآن فصاعدا العمل كالمعتاد!. ويجب علينا جميعاً أن نعمل معا لتغيير الطريقة التي ننتج بها الغذاء ونستهلكه ونفكر فيه من أجل نظم غذائية أكثر صحة واستدامة وإنصافا.

وبنتيجة المداخلات، جرى التأكيد من جانب المشاركين على أهمية التعاون بين جميع الأطراف وعلى المستوى الإقليمي لإنهاء الصراعات في المنطقة، ولوضع استراتيجيات لنظم زراعية وغذائية وللمياه مستدامة، وللحد من الهدر، وتعزيز القدرة على امتصاص الصدمات، وتوفير الحوافز للزراعة الصديقة للبيئة وتقوية دور المجتمع المدني والشباب، وتطوير البنى التحتية اللازمة، ارتكازا على العلم والتكنولوجيا وعلى الاستثمار في الطاقات البشرية.

دور حاضنات الأعمال الزراعية
في ملء الحلقات المفقودة من المزرعة إلى سلاسل الأسواق

مع بداية عام آخر على تفشي جائحة "كوفيد- 19"، يعود إلى الواجهة مجددا هاجس حدوث أزمة غذاء عالمية جديدة مع الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية، وفقا لمؤشرات الأسعار الصادرة حديثا عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وما لذلك من تبعات على الأمن الغذائي والاجتماعي العربي، خصوصا وأن جميع الدول العربية تعتبر مستوردة صافية للغذاء وتعتمد إلى حد كبير على الاستيراد لتأمين احتياجاتها من السلع الغذائية الأساسية.

وتمثل بلدان العالم العربي أكبر مستوردي الحبوب في العالم اليوم وتستورد نحو 90% من احتياجاتها من الحبوب، وما لا يقل عن 50% من السعرات الحرارية الغذائية التي تستهلكها. وبينما بينما لا تمثل الزراعة في المنطقة سوى 13% من الناتج المحلي الإجمالي، يلعب القطاع دورا استراتيجيا مهما في تعزيز الأمن الغذائي، والحفاظ على حيوية القطاعات الاقتصادية الأمامية الإنتاجية والخدمية، وفي توفير سبل العيش لنحو 30% من السكان.

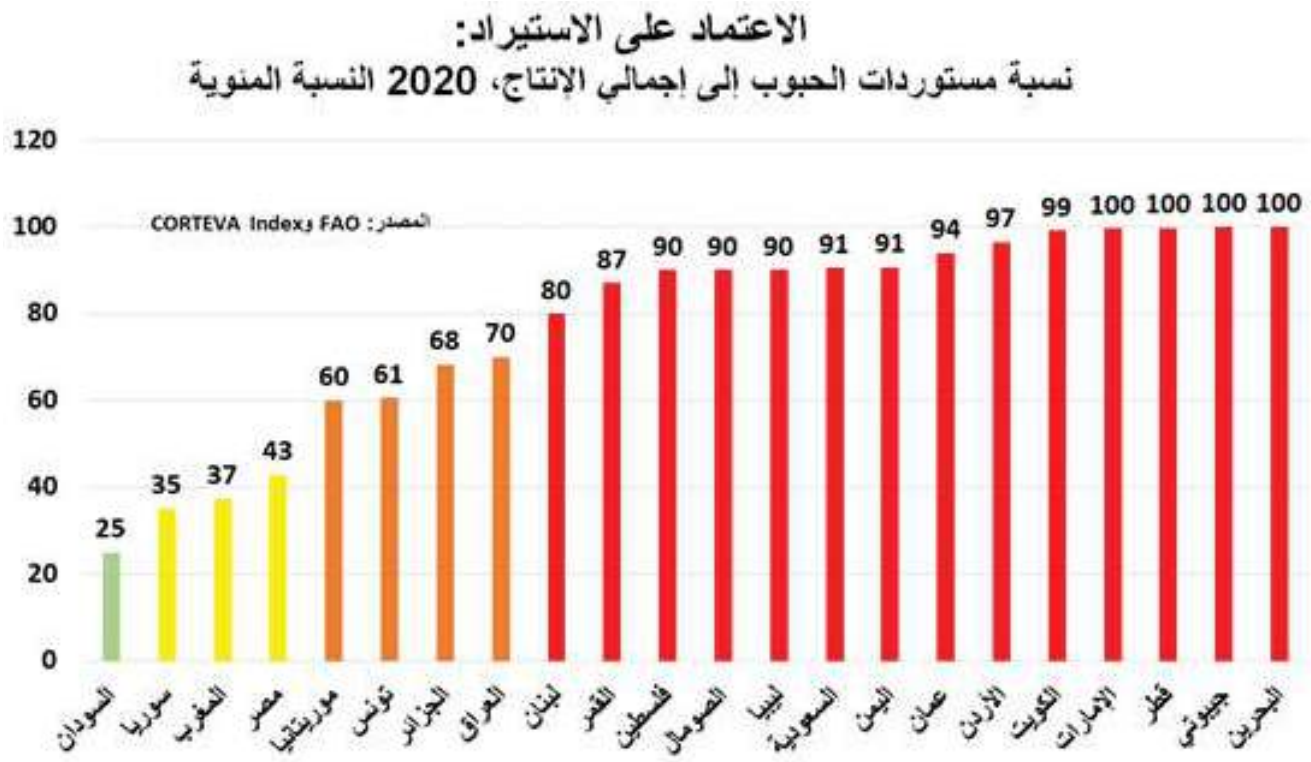

وفيما تعد المنطقة العربية من أكثر مناطق العالم جفافا بما يحد من التوسع الزراعي الأفقي ويجعلها تعتمد إلى حد كبير على استيراد السلع والمنتجات الغذائية، فإن التكنولوجيا تفتح أمامها الحلول والفرص لتعزيز الأمن الغذائي، ولزيادة وتحسين مخرجات القطاع الزراعي واستدامة القدرة على الإنتاج، مع استخدام طاقة أقل وأساليب أكثر استدامة، وتقليل النفايات الزراعية، وكذلك تقليل استخدام الأسمدة الكيماوية.

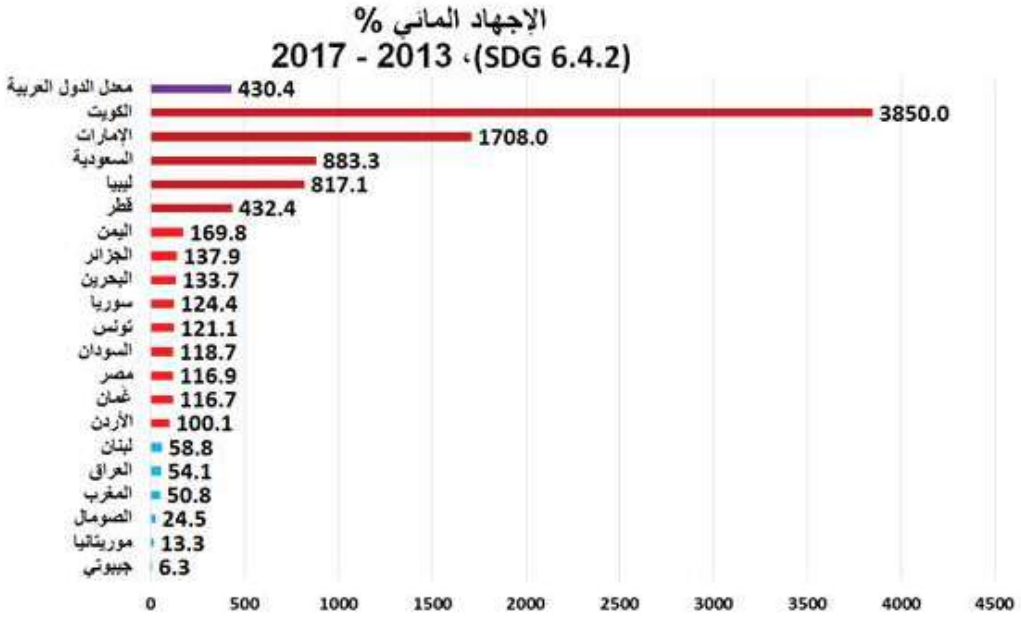

من هنا يأتي الدور المحوري للحاضنات الزراعية التي تركز على تهيئة الشركات الناشئة للدخول إلى عالم الأعمال وعلى برامج التكنولوجيا الزراعية لتحويل الأفكار إلى مشروعات تنافسية ناجحة وتسهيل تكوين المشروعات في القطاع الزراعي، ولمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير نماذج جديدة للنمو، والانتقال من السلع منخفضة القيمة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة من خلال برامج للنمو والتوجيه للشركات الناشئة أو قيد الإنشاء في مراحل مبكرة. بالتالي، تساهم الحاضنات في خلق فرص العمل المستدامة وتوسيع وتنويع وتحديث سبل العيش الزراعية.

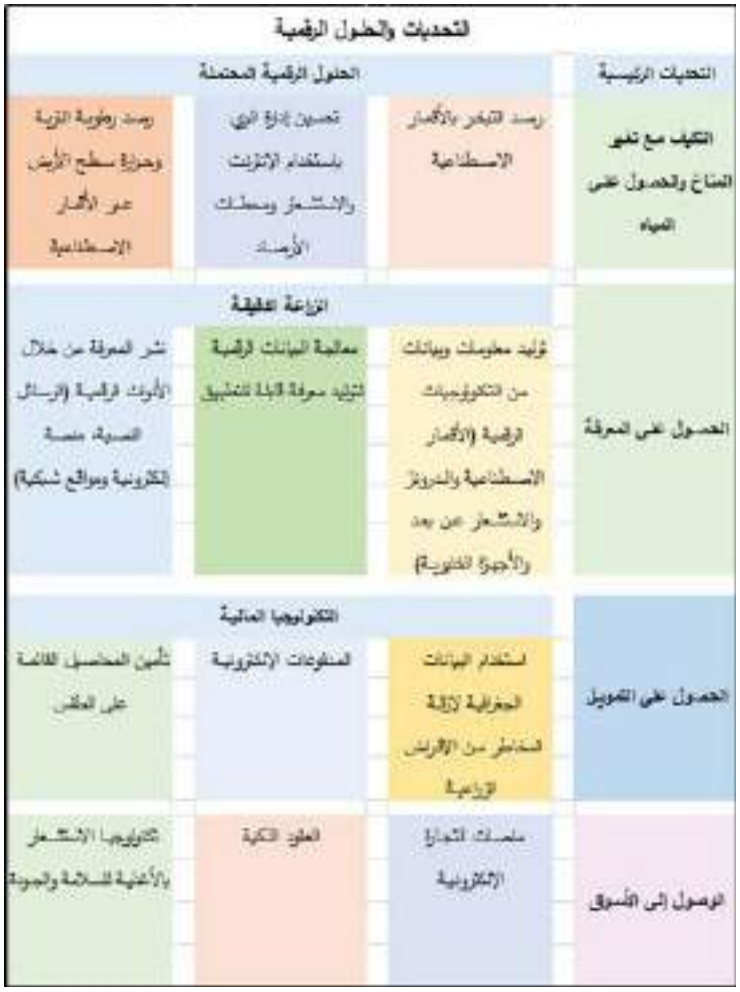

على أن نجاح حاضنات الأعمال الزراعية يعتمد على فهم واضح لطبيعة دورها، لأن عليها أن تعمل بشكل مختلف عن الأنواع الأخرى من الحاضنات، نظرا لأن الوظائف التي تنفذها أكثر تعقيدا، والمخاطر التي تديرها أكثر خطورة من تلك التي تواجهها القطاعات الأخرى.

تملأ حاضنات الأعمال الزراعية الحلقات المفقودة من المزرعة إلى سلاسل الأسواق، وتساهم في دعم رواد الأعمال لإنشاء وتنمية شركاتهم ومبادراتهم من خلال توفير الدعم الفني وتسهيل التمويل واللوجستيات والإجراءات والإدارية والقانونية والتسويقية، سواء في إطار بيئة العمل أم تجاه السلطات الرسمية. وتتكون سلاسل العرض من حلقات متصلة من الإنتاج، إلى المعالجة، التجارة، التوزيع، والاستهلاك، مع الإشارة إلى أن الهدر وسوء الإدارة وضعف الكفاءة غالبا ما يكون في حلقة التوزيع. ولذلك أهمية دور الحاضنات في التوجيه لجعل كامل السلسلة أكثر كفاءة وأذكى، باستخدام الأساليب والتقنيات المناسبة، مثل الطاقة المتجددة، وcompost، وprecision fertilizers، وتقنين وترشيد الري، والزراعة بدون حرث، وترشيد استخدام المدخلات، وتكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة.

ويتضمن دور الحاضنات الزراعية بشكل رئيسي تسهيل الاندماج مع الأسواق، وبناء روابط تجارية مع أصحاب العلاقة ومع الاقتصادات الريفية الأخرى، ولا سيما من خلال الروابط الإلكترونية والتجارة الإلكترونية التي تعد اليوم معبرا أساسيا لتسويق السلع والمنتجات. ذلك إن أهم مشكلة تواجهها معظم القطاعات الزراعية التقليدية والحديثة هي عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق، بالإضافة إلى المشكلات المتصلة بالتمويل التي تضاعفت كثيرا بسبب جائحة كوفيد19-. ثم إن فعالية الحاضنات في تحقيق نقلة نوعية تعتمد إلى حد كبير على:

- التركيز على احتياجات الطبيعة الخاصة للزراعة في الدول العربية، من حيث أهمية

■ مراعاة الاستدامة من خلال تكنولوجيات الزراعة الذكية، الزراعة الجافة، والمقاومة للآفات، الزراعة العامودية، تقنيات ترشيد استخدام الموارد والمبيدات، وسائل وأدوات الري المقننة، والزراعة العامودية، والزراعة بدون حرث، والزراعة المائية،

■ ستستمر ندرة المياه، والآثار البيئية وصحة التربة في تحدي المزارعين في المستقبل، ولذلك فإن التقنيات الجديدة ستساعد على التعامل مع هذه القضايا بكفاءة أكبر. وستكون سياسات المياه الفعالة مفتاحا أساسيا لمستقبل الزراعة في العالم العربية، خصوصا وأن نحو 83% من المياه العذبة المتاحة تستهلك في القطاع الزراعي، مقارنة مع 4% فقط للاستخدامات الصناعية.

■ أهمية تأهيل الكوادر والقوى العاملة وتوفير الإرشاد المتطور والدعم الإداري والفني للمزارع الصغيرة والمتوسطة من خلال الحاضنات الزراعية.

- التركيز على أسواق المستقبل، والحاجة إلى زراعة جديدة قائمة على المنافسة الفعالة في أسواق القيمة المضافة، مثل: أسواق الأغذية الصحية، والعضوية، والمغذيات، والمنتجات الجديدة للأذواق المختلفة، والأغذية الوظيفية التي لها تأثير إيجابي على الصحة يتجاوز التغذية الأساسية، والتعبئة الحديثة، وغيرها الكثير.

- التوجيه للتكنولوجيا الزراعية للاستفادة من تقنيات متنوعة مثل الدرونز، تحليلات البيانات، وإنترنت الأشياء (IoT)، والذكاء الاصطناعي (AI)، وتكنولوجيا النانو (مثل تقنية إحياء التربة القائمة على الطين الطبيعي السائل (LNC)، وهي طبقة نانو تحول الأراضي الصحراوية غير المنتجة إلى تربة خصبة)، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا الجينية، وغيرها من التكنولوجيات.

فالتكنولوجيا الزراعية هي اليوم المعبر الأساسي للمزارع المستقبلية المستدامة، بما تتيحه من إمكانيات متطورة للتدوير، والتنوع الحيوي، وتخفيض الانبعاثات الضارة، ولاستخدام الطاقة المتجددة، فضلا عن دورها في تحسين دخل المزارعين. ومن شأن اعتماد الزراعة الطبيعية (مثل الزراعات الشتوية التي تحسن صحة التربة من خلال ما تنتجه من بروتينات وأشكال عضوية من النيتروجين) مع العلوم الجديدة أن يكمل الأساليب الزراعية الحديثة. وتحفل الثورة الصناعية الرابعة بالتكنولوجيات والتطبيقات الذكية والدقيقة بتطبيقات وتقنيات قياس صحة التربة عبر صور الأقمار الاصطناعية لرصد نمو المحاصيل، والتطبيقات الذكية والدقيقة لتقليل استخدام المواد الكيميائية لحماية البيئة، وتطبيقات

نظم المراقبة بأجهزة استشعار مستمرة لنمو النبات، وأجهزة استشعار لرطوبة التربة، والوصول إلى بيانات المراقبة على الأجهزة المحمولة وأجهزة الكمبيوتر لاتخاذ إجراءات فورية، إذا لزم الأمر.

وهناك نقطة أساسية من المهم التوسع فيها، وتتعلق بأن إنتاج الغذاء باستخدام التكنولوجيا الحديثة يكون عموما أعلى كلفة بنسبة 25% من كلفة استيراده. ولذلك من المهم جدا أن تقوم الحكومات بتوفير الحوافز المناسبة، مثل إعانات الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، أو التركيز على البنية التحتية من خلال تحسين الوصول إلى المياه في المناطق الريفية. ويمكن أن يتمثل أحد الحلول المحتملة الأخرى في تطوير التأمين الزراعي الذي يستهدف بشكل خاص المزارعين الذين يستخدمون هذه التقنيات.

ومن أهم التحديات التي تواجه رقمنة الأعمال وفقا لاستبيان حديث لاتحاد الغرف العربية مسألة أمان المعلومات الشخصية والمدفوعات، وغياب أون نقصان التشريعات اللازمة في الدول بحد ذاتها، وبالتالي من المهم جدا العمل لمعالجة هذه الثغرات المهمة.

إن دعم مشروعات ريادة الأعمال تشكل محورا أساسيا من برنامج عمل اتحاد الغرف العربية في كافة القطاعات بما فيه القطاع الزراعي. ولدى الاتحاد العديد من المبادرات في هذا المجال، نذكر منها برامج التعاون بين اتحاد الغرف العربية والمركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية (اليونيدو) في مملكة البحرين بهدف دعم ريادة الأعمال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مسابقة رالي العرب لمكافأة ودعم المشروعات الأعمالية والاجتماعية التي أطلقت النسخة الثانية منها في مايو 2021، علما أن النسخة الأولى جرت في البحرين عام 2019، حيث فاز 18 شاب وشابة من 18 دولة عربية وحل ثلاثة منهم في المراتب الأولى، وبلغت الجوائز النقدية 320 ألف دولار، علما أن العديد من الابتكارات والاختراعات التي قدمت تم تبنيها من قبل عدد من الغرف العربية كما من أصحاب الأعمال من رؤساء هذه الغرف. والهدف من هذه المبادرة هي تشجيع واستيعاب القطاع الخاص العربي من خلال الغرف العربية للطاقات الابتكارية الشبابية على أسس مؤسسية وعملية ودائمة.

في الختام، يمكن القول إنّ التعاون القائم حاليا بين اتحاد الغرف العربية والمؤسسات المشار لها أعلاه وغيرها من مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك، وفي طليعتها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، يمثل في الواقع نقلة نوعية في عمل الاتحاد، ولا سيما وأنه أصبح يتم بشكل مؤسسي من خلال البرامج والمشروعات المشتركة والمستدامة.

مجتمع الإنترنت الرقمي... نحو المواطنة الرقمية العالمية

إعداد: فؤاد الصباغ – كاتب وصحافي تونسي

مما لا شك فيه أن العولمة الرقمية أصبحت اليوم واقعا ملموسا في حياتنا ومعاملاتنا وأضحت تلك التكنولوجيات الحديثة والتقنيات المتطورة جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية في أبسط جزئياتها. فلا يمكن اليوم الجزم بأن العالم الحديث قادر علي العمل بدون تلك التقنيات أو تلك الاتصالات بحيث إذا تعطلت الآلة الإلكترونية تعطل معها الشغل والإنتاج.

وهنا يكمن مربط الفرس، فبالعودة إلى الحقبة الماضية يعني قبل ظهور تلك التكنولوجيات نلاحظ أن وسيلة الاتصال كانت تتطلب إضاعة وقت طويل من أجل إجراء المعاملات المالية وتنفيذ المبادلات التجارية بحيث كانت تلك النتائج التقليدية مكلفة وبطيئة في مجملها. أما اليوم فيبدو الفرق واضحا من خلال سرعة تنفيذ تلك المعاملات وإيصال المعلومة اللازمة في أقصي سرعة ممكنة، مما جعل من الإدارة الحكومية والخاصة إدارة إلكترونية بامتياز. وبالتالي أدى تطور المجتمع في استعمالاته لتلك التكنولوجيات إلى تطور وسيلة استخدامه لتلك الأدوات في عمله، وبالنتيجة أدت إلى البحث والتطوير بقصد إيجاد طرق جديدة تخلق فرص عمل حقيقية تتمتع بالجودة العالية والدقة الفعالة.

ومن المعروف أن "الوقت يساوى في جوهره مقياس المال" وهذا لا ينكره أحد في عالمنا المعولم برمته. ففي هذا السياق ظهر اليوم مولود جديد دوليا يطلق عليه تسمية "مجتمع الإنترنت الرقمي" والذي تأسس خلال شهر يوليو 2021 برئاسة الخبير الدولي في مجال التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني الدكتور خالد محمد خالد (جمهورية مصر العربية). إذ حصل هذا الكيان الرقمي على ترخيص محلي من المملكة المتحدة البريطانية ومسجل حكوميا كشركة مختصة دوليا.

فمن أبرز أهداف المجتمع مستقبلا هو خلق فرص عمل للملايين من الأشخاص العاطلين عن العمل وأصحاب الإعاقة الجسدية. بالإضافة إلى ذلك صقل مواهب المبدعين في المجال الرقمي وتكنولوجيات الاتصال والمعلومات مثل تطوير البرمجيات، إنشاء التطبيقات، التحكم في الفضاء الإعلامي، المتاجر الإلكترونية، التسويق الإلكتروني والمالية الإلكترونية. فتلك الوجهة نحو العالم الرقمي للجيل الجديد خلقت بما يسمي "بالمواطنة الرقمية e–Citizenship ". فمجتمع الإنترنت الرقمي الذي انطلق في بدايته على وسائل التواصل الاجتماعي على غرار "واتس ساب" و "فيسبوك" سيكون له قريبا مواقع الكترونية خاصة ومكاتب تمثيل في جل البلدان العالمية.

فالرؤية الاستشرافية والمخططات الاستراتيجية للخبير الدولي الدكتور خالد محمد خالد تتمثل في خلق مواطن رقمي يستغل الإنترنت جيدا من أجل تحقيق ربح مالي حقيقي و إنجاز المشاريع الرقمية المستقبلية ذات المردودية العالية و النجاعة الفعالة نذكر منها ما يلى:

تسجيل الشركات الرقمية الناشئة (Digital Startup Registration)

إن العالم الرقمي أصبح يمثل اليوم العالم الواقعي من خلال ما يحققه يوميا من معاملات مالية رقمية تقدر بالمليارات من الدولارات، بحيث أضحت جل الشركات العالمية تعتمد أكثر فأكثر على تكنولوجيا الاتصالات الحديثة من أجل إدارة شؤونها الإدارية دوليا. ففي هذا الإطار ظهرت مؤخرا ما يعرف بالشركات الافتراضية « Virtual company » ، فتلك النوعية الحديثة من الشركات الرقمية الناشئة لا تتطلب السفر إلى أي دولة لرؤسائها ولا لتواجدها علي أرض الميدان ولا لموظفين ولا لمقر حقيقي. وبالتالي المنظومة الرقمية لتلك الشركات أصبحت تعتمد فقط علي "نوعية خدمات إلكترونية"، بما يعني أنّ إنشاء الشركة يتطلب فقط الولوج الي موقع تسجيل الكتروني ثم دفع رسوم تسجيلها كشركة رقمية

عالمية وأيضا شراء "مكتب افتراضي" يحتوي على معرّف جبائي، عنوان مقر افتراضي، رقم هاتف افتراضي، وحساب بنكي افتراضي في أي دولة من دول العالم بحيث يصبح رئيس تلك الشركة مواطنا رقميا دوليا.

أما الخدمات الإلكترونية لتك الشركات فهي في صلب منظومة التكنولوجيا الحديثة لأنها تخضع إلى رقابة حكومية في البلد المستضيف وإلى دفع ضرائب نذكر منها شركات الاستيراد والتصدير من الصين وتركيا عبر ما يعرف بالاستيراد بالجملة الكترونيا « Wholesales »، المحلات التجارية الإلكترونية « eStore Affiliate » ، أيضا نذكر منها العديد من الشركات الخدماتية في مجال التسويق الإلكتروني مثل التجارة في الإعلانات الرقمية « Advertising–Publishing ads »، مواقع الجرائد والمجلات الإلكترونية وشركات المعاملات المالية مثل التداول الرقمي المعروف بالفوركس « Forex »، أيضا شركات الخدمات السياحية وغيرها.

إجمالا كل تلك النوعية من الشركات الرقمية يمكن تسجيلها في أي دولة من دول العالم بحيث يكون لها رأس مال ومداخيل حقيقية للمستفيد الذي يتحوّل بدوره إلى مواطن رقمي قادر على السفر بكل سهولة كرجل مال وأعمال VIP. فتسجيل تلك الشركات الرقمية لا يتجاوز دقائق معدودة بحيث تمثل سهولة تلك الخدمات الحكومية الرقمية ثروة دولية حقيقية لتنمية الموارد البشرية وخلق ما يعرف بمصطلح مجتمع الإنترنت الرقمي والتمتع بالمواطنة الرقمية العالمية.

التجارة الإلكترونية

تعتبر التجارة الإلكترونية البديل الحيوي الحديث للتجارة التقليدية من جانب تحقيق المردودية المالية الكافية والوافية. ففي السنوات الأخيرة أضحت تلك النوعية من التجارة تمثل جزءا مهما من المبادلات التجارية العالمية اليومية، بحيث أصبحت المراكز التجارية الإلكترونية العملاقة بمثابة الموزع الرئيسي لأغلب المنتجات إلى الملايين من البشر حول العالم، نذكر منها بالأساس العملاق الأمريكي "أمازونAmazon " وبدرجة أقل "اي باي eBay" وعملاق التجارة الإلكترونية الصيني "علي بابا Alibaba".

إذا أصبح العالم قرية الكترونية صغيرة على المواقع بالشبكة العنكبوتية ومنها عمليات "البيع والشراء" للمال والمنتجات يوميا بالمليارات.

فسهولة الولوج الي المتاجر الإلكترونية تعتبر في مجملها إنجازا رقميا عالميا نظرا لتوفيرها العديد من المزايا التي تختلف جذريا عن التسوق التقليدي، ومنها سرعة إيجاد المنتج المطلوب، التصفح السهل للملايين من المنتجات في وقت وجيز جدا، الشراء والبيع عن بعد والشحن في ظروف جيدة مع إيصال المنتج الي باب المنزل عبر شركات مختصة مثل شركة« FEDEX » . فالتجارة الإلكترونية توفر اليوم فرص عمل حقيقية للملايين من البشر حول العالم باعتبارها تجارة المستقبل برأس المال الصفر دولار عبر ما يعرف بتجارة الأفلييت يعني بالعمولة. إذا يمكن لأي مواطن رقمي أن ينجز متجرا الكترونيا بالمجان ويبيع الملايين من تلك المنتجات مقابل عمولة مالية محترمة تكون مدى الحياة. لكن في المقابل يحتاج ذلك التاجر الإلكتروني التعرف على أسرار تلك التجارة الحديثة والتي تتطلب تكوين علمي ومهني مختص في ذلك المجال.

بالنتيجة يعتبر مجتمع الإنترنت الرقمي أفضل مكان للتدرب والاشتراك بمنصته من أجل كسب المعارف والمهارات.

التسويق الإلكتروني

التسويق الإلكتروني يعتبر اليوم أفضل مجال لنشر الإعلانات بسرعة فائقة ودقة عالية تحقق نتائج إيجابية أفضل من التسويق التقليدي من خلال طباعة اللافتات والإعلانات الورقية. فالعمل التسويقي عن بعد عبر تلك الوسائل التكنولوجية النظيفة والصديقة للبيئة والتي تعتبر أيضا نعمة بالنسبة إلى العديد من الشركات العالمية من أجل إيجاد الخدمة المطلوبة والعميل المرغوب به في وقت وجيز جدا. فهنا تعتبر عمليات الإعلانات الإلكترونية المدفوعة الثمن « Advertising Ads » أقل كلفة من الإعلانات التقليدية بحيث تحتاج فقط الي تحديد ميزانية لمدة معينة والانطلاق بنشر الإعلانات الإلكترونية بسرعة فائقة علي جل المواقع الإلكترونية ومحركات البحث ووسائل التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني

والذي يضم الملايين من المستخدمين يوميا. أما في المقابل تعتبر خدمات نشر تلك الإعلانات« Publishing Ads » بمثابة مساحة عمل حقيقية بها ربح مالي حقيقي لمن يتقن استخداماتها بحيث كل شخص صاحب موقع الكتروني ممكن أن يستضيف تلك الإعلانات علي موقعة عبر شركات وساطة التسويق الإلكتروني وذلك من خلال تسجيله كناشر إعلانات على موقعه. وبالتالي يستفيد صاحب الموقع من دخل مالي إضافي محترم شهريا وفقا لعدد الزوار يوميا « CPM » أو عدد النقرات اليومية « CPC » على تلك الإعلانات الرقمية المتواجدة علي موقعه الخاص.

فالتسويق الإلكتروني يعتبر مجالا مربحا لمن يتقن طرقه ويحترف آليات استعمالاته بحيث يعتبر التدريب والتكوين الشامل والكامل جزءا مهما من أجل خلق ذلك المواطن الرقمي المحترف بكل معني الكلمة. فتنمية الموارد البشرية العالمية إلكترونيا تخلق من العاطل عامل ومن العاجز عارف، وتصنع من ذلك المواطن الرقمي مبدعا يحقق الإفادة والاستفادة من خلال ربح مالي يضمن له عملا محترم.

كذلك نشر الإعلانات الإلكترونية تعتبر جزءا صغيرا في مجال التسويق الإلكتروني، بحيث يوجد مجال اليوتيوب « Youtube » عبر الترويج والإشهار التسويقي والأهم استغلال منصات التواصل الاجتماعي للتجارة التسويقية الإلكترونية بالعمولة. وهنا يمثل مجتمع الإنترنت الرقمي مجالا حقيقيا لتنمية تلك الموارد البشرية العالمية وخلق وظائف عمل للملايين من العاطلين حول العالم وإسناد شهادات تدريب مهنية معترف بها دوليا.

تطوير البرمجيات وإنشاء المواقع الإلكترونية

تمثّل تكنولوجيا الاتصال والمعلومات اليوم الثراء الرقمي خاصة في الدول المتقدمة، ولمن قادر على إنشاء وتطوير البرمجيات والمواقع الإلكترونية مثل المهندسين المختصين في هذا المجال. فتلك الوظائف الشاغرة الحقيقية بالدول المتقدمة مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا تعتبر مكسبا كبيرا للمبدعين وأصحاب المهارات العالية في المجال بحيث يتجاوز أحيانا راتب المهندس الإلكتروني 20

ألف يورو شهريا بتلك الدول. فأغلب الشركات العالمية العملاقة أضحت اليوم تعتمد على تلك البرمجيات وعلى المحترفين في المجال للإشراف على تطويرها والإبداع في تشغيلها. كذلك فإنّ المكاتب الخاصة بالمبرمجين والمطورين لتلك البرمجيات وإنشاء وتطوير مواقع المحلات التجارية الإلكترونية، تساهم في تحقيق أرباح مالية شهرية مهولة. أما بالنسبة للمواقع الإلكترونية فحدث ولا حرج عنها بحيث أصبح المحترف الرقمي قادر على الإنجاز والإشراف والتطوير عبر إنشاء وتطوير مواقع الراغبين بتلك الخدمات أو لموقعه الخاص. فمجتمع الإنترنت الرقمي وضع آليات مستقبلية لهذا المجال من أجل خلق ذلك المواطن الرقمي الحقيقي عالميا من خلال تدريبه وتكوينه ليحقق مداخيل مالية شهرية محترمة.

المالية الإلكترونية

تعتبر المالية الإلكترونية تحولا جذريا في المعاملات المالية اليومية بحيث زادت استخدامات تلك البنوك الافتراضية على شبكة الإنترنت. فالنقود الإلكترونية بها ضوابط وآليات من أجل التحويلات العالمية بحيث تلك الأرقام الإلكترونية تمثل أموالا حقيقية تحوّل بين الأشخاص وبين الدول. وهنا فإنّ البنوك المركزية التي تعتبر بنك البنوك والمحول للعملات الأجنبية مثل اليورو والدولار والموزع للسيولة المالية اللازمة على البنوك وبالأسواق المالية، تعتبر القلب النابض لضخ الدماء في شريان المالية الإلكترونية. وبالتالي تعتبر البطاقات الائتمانية الذكية لشركة فيزا « VISA » وماستر كارد» « MasterCardالعالمية أفضل الشركات لإدارة الأموال الإلكترونية وتحويلها نقديا إلى عملات مختلفة وإلى معظم دول العالم عبر الوسيط المالي والبنكي. أما شركة وستيرن يونيون « WesternUnion » وموني غرام « MoneyGram » فهي شركات تحويل مالي مباشر باقتطاع نسبة من الخدمات وهي التي تعتبر الأضمن والأسرع عالميا. أما المواقع المالية الإلكترونية المختصة في استقبال النقود الرقمية على غرار شركة باي بال « PayPal »، باي سيرا « Paysera ، نتلار « Netller »، سكيلار « Skiller » فهي في مجملها مواقع تحويل مالي إلكتروني ومنصات استقبال تحتاج لخدمات شركة فيزا أو ماستر كارت عبر بطاقات مدمجة معها لسحب تلك الأموال الخاصة بالمواطنين في أي دولة بالعالم.

وهنا تتضح جليا العولمة المالية والبنكية في حياتنا اليومية والتي تحولت في أغلب معاملاتها إلى عمليات مالية افتراضية بحيث لم نعد نشاهد الإيداع والسحب التقليدي بتلك الأعداد السابقة من المودعين. إجمالا تلك المعاملات المالية السريعة دوليا خلقت مؤخرا بما يعرف بالتداول الإلكتروني والبورصة الافتراضية مثل أسواق الفوركس العالمية « Forex » ، الإستثمار و التخزين للعملات المشفرة « Cryptocurrencies »، البيناري « Binary » أيضا البنوك الافتراضية « Online Bank ». ففي هذا السياق يمثل مجتمع الإنترنت الرقمي العالمي منصة لتدريب المستخدمين على استخدامات تلك المالية الإلكترونية لتسهيل عمليات تنزيل وسحب أموالهم وأرباحهم وأيضا لتدريبهم مهنيا وخلق منهم محترفين في التداول والمالية الإلكترونية.

فهذا الإنجاز العالمي الرقمي سيكون منصة لملايين البشر حول العالم لمن يرغب منهم بإيجاد دخل مالي إضافي أو فرصة عمل في المجال مدى الحياة. كذلك سيكون المجتمع منبرا لخلق الخبراء والمستشارين في التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني وأيضا في المالية الإلكترونية العالمية. فالخبير الدولي الدكتور خالد محمد خالد وضع آليات وطرق للاستفادة من خبرته في المجال بهذا المجتمع الرقمي الناشئ ومخطط استراتيجي استشرافي بعيد الأمد يضمن المستقبل الأفضل للأجيال القادمة.

إذا الاشتراك بهذا المجتمع مسموح لأي مواطن في العالم يرغب بالانضمام، وبأن يكون جزءا فعالا به يستفيد ويفيد الجميع. فالتنمية البشرية المستقبلية بذلك المجتمع الرقمي الحديث ستراهن على خلق المواطنة الرقمية العالمية وجعل العالم كله دولة واحدة عبر توفير الوظائف الإلكترونية الحقيقية للجميع في أي زمان ومكان حول العالم.

Ghorfa
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

A big Business starts with Networking
Your step forward starts with **Ghorfa**

Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49

الوضع الاقتصادي والآفاق الاقتصادية البلجيكية
المبادلات التجارية مع العالم العربي 16 مليار دولار عام 2020

أظهر تقرير صادر عن الغرفة التجارية العربية – البلجيكية اللكسمبورجية، بأنّ تأثير الأزمة الاقتصادية والصحية أقل حدة مما كان متوقعًا على الاقتصاد البلجيكي، الذي انخفض ناتجه المحلي الإجمالي بنسبة 6.33% عام 2020 بسبب القيود المفروضة لوقف انتشار جائحة كوفيد 19، وهذا التراجع أقل مما كان متوقعًا في البداية، لكنه لا يزال أكبر بثلاث مرات من الانخفاض المسجل خلال الأزمة المالية العالمية 2009–2008.

ومن المعلوم أن بلجيكا تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح لذلك فهي معرضة بشكل خاص لتأثيرات الأزمة على التجارة الدولية. ولقد اتخذت السلطات البلجيكية تدابير دعم اقتصادي كبيرة للحفاظ على القوة الشرائية لمواطنيها وعلى السيولة النقدية لدى الشركات، كما تمت تعبئة القطاع المالي لدعم النشاط الاقتصادي. وبفضل هذه التدابير لم تتحول الأزمة الصحية إلى أزمة تشغيل حيث بلغ معدل البطالة 5.6%. ومن ناحية أخرى، أدت تكاليف هذه الإجراءات إلى تدهور المالية العامة، حيث وصل العجز العام إلى 9.4% والدين العام إلى 114.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

بحسب تقرير الغرفة، لم يكن تأثير الأزمة متماثلا على القطاعات الاقتصادية البلجيكية. ففي حين تضررت بشدة بعض القطاعات – لا سيما قطاع الخدمات – مثل قطاع السياحة والفنادق والمطاعم والمقاه، سجلت قطاعات أخرى زيادة في نشاطاتها عام 2020، مثل قطاع البيع بالتجزئة، والتجارة الإلكترونية، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحول جزء من الطلب على الغذاء من المطاعم إلى المحلات التجارية، وتحول جزء من تجارة التجزئة التقليدية نحو شركات تجارة التجزئة الإلكترونية الأجنبية الأكبر حجمًا. وبشكل عام كان تأثير الأزمة أكثر قسوة على الشركات الصغيرة والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص.

وفي الواقع أظهر الاقتصاد البلجيكي مرونة في مواجهة الأزمة الاقتصادية والصحية، فيما عرضته درجة انفتاحه العالية لتباطؤ التجارة الخارجية. فقد شهدت بلجيكا تسارعاً في نموها في السنوات الأخيرة، إلا أن الأزمة الصحية أدت عام 2020 إلى أقوى ركود اقتصادي عرفته منذ الحرب العالمية الثانية (6.3%-) مع أنه كان أقل حدة مما كان متوقعًا، فقد توقع البنك المركزي البلجيكي في أيلول / سبتمبر 2020، انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% على مدار عام 2020 بأكمله. ومن المفترض أن يبلغ النمو 4.1% في 2021. وبشكل أكثر تحديدًا، يقدر مكتب التخطيط الفيدرالي أن الانتعاش سيكون طفيفا في الربع الأول لكنه سيتسارع في الربيع، بفضل التحسن في ثقة المستهلك والأعمال مع تقدم حملة اللقاحات ضد كوفيد 19 وزيادة الصادرات من السلع والخدمات، والتي من المتوقع أن تنمو بنسبة 4.7% عام 2021.

ومن جهة أخرى، انخفض الاستهلاك الخاص بنسبة 8.7% عام 2020 بسبب القيود الصحية وتدهور ثقة المستهلكين. ولكن من المتوقع أن ينمو الاستهلاك الخاص بنسبة 6.1% عام 2021. مع العلم أن هذا الانخفاض لا يعود إلى انخفاض القوة الشرائية، فقد زاد دخل الأسرة الحقيقي المتاح. بشكل طفيف بلغت نسبته + 0.7% بفضل تدابير الدعم التي اتخذتها السلطات (على وجه الخصوص الإعانات المقدمة لمواجهة لبطالة المؤقتة ولمساعدة العاملين لحسابهم الخاص) وبفضل معدل التضخم المنخفض، الذي بلغ 0.7% فقط عام 2020. ومن المنتظر أن يكون انتعاش الاستهلاك الخاص محركا للانتعاش الاقتصادي عام 2021، حيث سيتم إنفاق بعض الأموال التي تم توفيرها أثناء الوباء قرب نهاية العام. وبما أن الاقتصاد البلجيكي هو اقتصاد صغير مفتوح فسوف يستفيد أيضًا من تعافي شركائه التجاريين وخطط الانتعاش المطبقة لديهم. كما سيستفيد الاقتصاد أيضًا من دفعة إضافية بفضل خطة التعافي الأوروبية، من خلال استثمارات إضافية في بلجيكا، وأيضًا بشكل غير مباشر من خلال استئناف نمو شركائها التجاريين.

انخفاض الاستثمارات

بالإضافة إلى ذلك انخفض استثمار الشركات بنسبة 8.2% عام 2020 ومن المنتظر أن ينتعش بشكل طفيف عام 2021 ليبلغ معدله 1% عام 2021. لأن الشركات تواصل تأجيل استثماراتها بسبب تضرر ربحيتها وزيادة مديونيتها، بحيث يتوفر لديها مؤقتًا هامش مالي أقل للاستثمار. وليس من المتوقع أية زيادة حقيقية في استثمار الشركات حتى عام 2022.

وفيما يخص سوق العمل وقد قضت الأزمة على التزايد الذي شهده إيجاد فرص عمل إثر الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة السابقة برئاسة شارل ميشيل، إلا أنها لم تؤد إلى ارتفاع حاد في البطالة على أرض الواقع. فقد قامت حكومة ميشيل بين عامي 2015 و2018 بإصلاحات بهدف إصلاح سوق العمل وتقليل تكلفة العمالة (مثل إجراءات التحويل الضريبي وقوانين معايير الأجور والمرونة في التوظيف). وأدت هذه الإصلاحات إلى تحسن في القدرة التنافسية للأجور البلجيكية، وإلى إيجاد فرص عمل قوية (حوالي 226000 وظيفة بين عامي 2015 و2018)، فضلاً عن معدل بطالة منخفض تاريخيًا (5.4 %) ونسبة توظيف مرتفعة تاريخيًا بلغت 70.5% عام 2019.

كما يبدو أن التوظيف البلجيكي حتى الآن في مأمن من الأزمة الاقتصادية والصحية، فقد تم من جهة تعويض فقدان الوظائف في «الموجة الأولى من الوباء» من خلال إيجاد فرص عمل في الربعين الثاني والثالث، ومن جهة أخرى أدى اللجوء المكثف إلى البطالة المؤقتة إلى الحد من فقدان الوظائف الصافي إلى 2500 كمتوسط سنوي في عام 2020. وهكذا ارتفع معدل البطالة بمقدار 0.2 نقطة فقط ليستقر عند 5.6%. غير أنه من المتوقع أن يتسارع فقدان الوظائف عام 2021 بسبب إجراءات الفصل الجماعي.

وقد أعطى انطلاق حملة التطعيم أفاقا إيجابية للاقتصاد الذي أظهر الاقتصاد استجابة كبيرة منذ الموجة الأولى من الوباء. وهذا ما أثبت أن المساعدات المقدمة لتجاوز الأزمة كانت هي النهج الوحيد المناسب، فقد أدت إلى تجنت الانهيار التام للنسيج الاقتصادي وأرست أسس الانتعاش القادم. ويتوقع الاقتصاديون أن يبدأ الانتعاش خلال الصيف القادم، وأن يعود الاقتصاد إلى الانفتاح الكامل بدءا من شهر تشرين الأول / أكتوبر القادم.

كما من المتوقع تحقيق نمو اقتصادي سلبي طفيف خلال الربع الأول من عام 2021، لأن ثقة المستهلك تراجعت بسبب التدابير المتعلقة بوباء كوفيد 19، كما أن الحجر في البلدان المجاورة يثقل كاهل الصادرات البلجيكية. لذلك من المنتظر أن يكون النمو في الربع الثاني محدودا للغاية، وسيبدأ الانتعاش في النصف الثاني من العام بفضل تخفيف الحجر والزيادة في ثقة المستهلك، ومن ثم

سوف يشهد الاقتصاد تسارعًا في النمو في الربع الرابع.

في المقابل سوف تبقى السياسة النقدية مرنة طوال هذه الفترة، حيث لا يزال سعر الفائدة منخفضًا على المدى القصير، ويزداد سعر الفائدة على المدى الطويل ببطء شديد، وهو لا يزال عند أدنى مستوى له على الإطلاق. في حين سيتسارع التضخم عام 2021 بسبب الانتعاش التدريجي، وارتفاع أسعار النفط وزيادة الضرائب على التبغ هذا العام. لكنه سيبقى محدود لأن الاقتصاد لا يعمل بشكل كامل بعد. ومن المنتظر ألا يعود الاقتصاد البلجيكي إلى مستوى ما قبل الأزمة حتى منتصف عام 2022.

التجارة الخارجية

عانى الاقتصاد البلجيكي من انخفاض التجارة الناجم عن الوباء، فقد انخفضت الصادرات والواردات البلجيكية من السلع بنسبة 8% و9.5% على التوالي عام 2020. غير أن انتعاش صادرات السلع في ديسمبر (+ 2.5% على أساس سنوي) ونمو التجارة مع الصين عام 2020 أدى إلى تباطؤ انخفاض التجارة الخارجية البلجيكية، وقد لوحظ تباطأ تراجع الصادرات والاستهلاك المنزلي في الربع الأخير من عام 2020 بسبب ديناميكية التجارة الخارجية وتدابير دعم القوة الشرائية.

ولقد تقلصت التجارة الخارجية البلجيكية من السلع بنسبة 9.6% عام 2020 لكن التبادل التجاري مع البلاد العربية انخفض بنسبة 6% فقط.

فقد بلغت قيمة الصادرات البلجيكية من السلع 367.5 مليار يورو عام 2020 مسجلة انخفاضا بنسبة 8% مقارنة بعام 2019، وانخفضت صادرات السلع إلى البلاد العربية من 10.3 مليار يورو عام 2019 إلى 9.8 مليار يورو في عام 2020، أي أنها تراجعت بنسبة 5%. وتوجه ربع الصادرات البلجيكية إلى العالم العربي إلى الإمارات (أي أكثر من 3 مليارات دولار)، وحوالي 20% إلى المملكة العربية السعودية (أي حوالي مليار ونصف المليار)، وما يقارب 15% إلى مصر (1.2 مليار). وكانت المنتجات الكيماوية والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والآلات والمعدات الكهربائية في مقدمة قائمة المنتجات التي تم تصديرها إلى الدول العربية. ولكن كان هناك أيضًا طلب عربي كبير على الرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والمواد الغذائية والهندسة والبناء.

فيما بلغت الواردات البلجيكية من السلع 346.5 مليار يورو عام 2020 مسجلة انخفاضا بنسبة 9.5% مقارنة بعام 2019، وانخفضت قيمة الواردات من البلاد العربية من 8.1 مليار يورو عام 2019 إلى 5.3 مليار يورو عام 2020 أي أنها تراجعت بنسبة 35%، وهو ما يمكن تفسيره جزئيًا بانخفاض الطلب على النفط. وتحتل المملكة العربية السعودية المركز الأول بين المصدرين العرب بلجيكا بنسبة 49% من الواردات من العالم العربي، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة 16%، ثم مصر بنسبة 13%. وأهم المنتجات المستوردة من العالم العربي المنتجات المعدنية (بما في ذلك النفط) والمواد البلاستيكية / المطاط والمنتجات الكيماوية ومنتجات والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة.

وأما فيما يخص المبادلات التجارية في الخدمات عام 2020 فقد بلغت قيمة الصادرات البلجيكية 101.65 مليار يورو مسجلة انخفاضا بنسبة 6.7% مقارنة بعام 2019، وانخفضت صادرات الخدمات البلجيكية إلى البلاد العربية من 1.84 مليار يورو عام 2019 إلى 1.54 مليار يورو في عام 2020، أي أنها تراجعت بنسبة 14.6%. وتوجه ثلث الصادرات البلجيكية إلى العالم العربي إلى الإمارات (32%)، وحوالي 18.45% إلى المملكة العربية السعودية، وما يقارب 16.14% إلى قطر. وجاءت خدمات النقل في مقدمة قائمة الخدمات التي تم تصديرها إلى الدول العربية (27%)، وتلتها الخدمات المالية (22.1%) ومن ثم خدمات الأبحاث والتطوير والاستشارات التقنية والإدارية (21.9%)، ومن الجدير بالذكر أن هذه الفئة كانت في مقدمة الخدمات المصدرة إلى البلاد العربية عام 2019 بنسبة 24.75%.

وبلغت الواردات البلجيكية من الخدمات 100.94 مليار يورو عام 2020 مسجلة انخفاضا بنسبة 9.5% مقارنة بعام 2019، وانخفضت قيمة الواردات من البلاد العربية من 1.02 مليار يورو عام 2019 إلى 896.3 مليون يورو عام 2020 أي أنها تراجعت بنسبة 12.1%. وتصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول العربية في تصدير الخدمات إلى بلجيكا بنسبة 46.5%، وتلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 11.3%، ثم المغرب بنسبة 10.7%. وتأتي في مقدمة الخدمات المستوردة من العالم العربي خدمات قطاع الاتصالات والمعلوماتية (29)، تليها خدمات النقل (24.5%)، ثم خدمات الأبحاث والتطوير والاستشارات التقنية والإدارية (24%)، ومن الجدير بالذكر أن خدمات السفر والسياحة تراجعت بنسبة 55% بين عامي 2019 و2020 بسبب جائحة كوفيد 19.

ترتيب الدول العربية حسب وارداتها من السلع من بلجيكا خلال 2018 و2019 و2020
1000 يورو

Country	2018	2019	2020	البلد
United Arab Emirates .1	3.355.600,8	2.766.740,0	2.550.139,6	1. دولة الإمارات العربية المتحدة
Saudi Arabia .2	1.591.804,1	1.775.029,2	1.669.045,9	2. المملكة العربية السعودية
Egypt .3	1.222.356,9	1.324.136,1	1.418.075,2	3. جمهورية مصر العربية
Morocco .4	950.111,7	981.665,3	854.947,0	4. المملكة المغربية
Algeria .5	923.386,8	911.024,3	793.338,0	5. الجمهورية الجزائرية
Tunisia .6	401.343,1	373.823,7	405.103,7	6. الجمهورية التونسية
Lebanon .7	363.215,9	366.625,6	301.822,6	7. الجمهورية اللبنانية
Iraq .8	196.600,8	216.997,2	299.795,8	8. جمهورية العراق
Qatar .9	335.743,6	308.245,6	290.118,9	9. دولة قطر
Kuwait .10	241.420,1	259.084,0	226.411,7	10. دولة الكويت
Libya .11	194.232,1	260.020,6	224.044,2	11. دولة ليبيا
Sultanate of Oman .12	173.115,0	145.970,1	221.973,7	12. سلطنة عمان
Jordan .13	216.432,4	266.973,2	221.925,3	13. المملكة الأردنية الهاشمية
Mauritania .14	110.159,3	109.167,5	98.934,0	14. الجمهورية الإسلامية الموريتانية
Bahrain .15	71.449,3	62.791,6	91.120,5	15. مملكة البحرين
Sudan .16	71.948,4	71.399,0	67.480,6	16. جمهورية السودان
Yemen .17	50.550,7	68.926,8	64.797,2	17. الجمهورية اليمنية
Syria .18	55.138,9	43.871,0	23.549,4	18. الجمهورية العربية السورية
Djibuti .19	22.541,7	41.922,7	12.135,0	19. جمهورية جيبوتي
Palestine .20	5.649,4	14.387,7	11.453,0	20. دولة فلسطين
Somalia .21	3.288,3	4.927,1	6.483,9	21. جمهورية الصومال الديمقراطية
Comoros .21	3.819,5	4.351,3	5.441,7	22. جمهورية القمر المتحدة
TOTAL	**10.559.908,8**	**10.378.079,7**	**9.858.137,1**	**المجموع**

ترتيب الدول العربية حسب صادراتها من السلع إلى بلجيكا خلال 2018 و2019 و2020
1000 يورو

Country	2018	2019	2020	البلد
1. Saudi Arabia	4.022.379,3	3.959.604,3	1.992.563,5	1. المملكة العربية السعودية
2. United Arab Emirates	2.454.311,1	1.281.651,2	1.072.401,7	2. دولة الإمارات العربية المتحدة
3. Algeria	1.183.530,9	786.758,2	612.863,6	3. الجمهورية الجزائرية
4. Morocco	341.411,7	382.122,1	453.549,5	4. المملكة المغربية
5. Qatar	819.915,6	840.834,1	354.917,5	5. دولة قطر
6. Egypt	340.254,6	370.833,9	323.546,9	6. جمهورية مصر العربية
7. Tunisia	221.222,7	215.887,5	203.028,9	7. الجمهورية التونسية
8. Kuwait	29.837,2	35.053,5	58.722,2	8. دولة الكويت
9. Bahrain	109.679,6	88.207,8	53.293,2	9. مملكة البحرين
10. Jordan	49.799,7	46.256,5	49.884,3	10. المملكة الأردنية الهاشمية
11. Sultanate of Oman	14.474,3	17.481,2	47.631,5	11. سلطة عمان
12. Lebanon	47.007,5	35.113,3	33.542,3	12. الجمهورية اللبنانية
13. Mauritania	1.688,3	22.909,5	16.715,1	13. الجمهورية الإسلامية الموريتانية
14. Iraq	24.033,3	2.291,6	9.599,7	14. جمهورية العراق
15. Sudan	10.624,9	6.115,8	7.346,6	15. جمهورية السودان
16. Syria	2.055,3	3.297,4	4.807,1	16. الجمهورية العربية السورية
17. Libya	27.806,3	43.803,0	3.643,4	17. دولة ليبيا
18. Yemen	2.848,3	4.364,1	3.014,1	18. الجمهورية اليمنية
19. Palestine	1.975,9	2.297,3	1.905,8	19. دولة فلسطين
20. Somalia	55,0	63,4	20,5	20. جمهورية الصومال الديمقراطية
21. Djibuti	207,8	115,9	11,6	21. جمهورية جيبوتي
22. Comoros	0,6	96,4	0,1	22. جمهورية القمر المتحدة
TOTAL	**9.705.120,0**	**8.145.154,7**	**5.303.009,2**	**المجموع**

ترتيب البلاد العربية حسب صادراتها وارداتها من الخدمات مع بلجيكا سنتي 2019-2020
القيمة 1000 يورو

البلد	الصادرات 2019	الصادرات 2020	التغير ٪	الواردات 2019	الواردات 2020	التغير ٪
الإمارات العربية المتحدة	588 055	500 354	-14,9%	434 126	416 490	-4,1%
PA-ar	6 128	23 620	285,4%	20 338	14 036	-31,0%
جيبوتي	3 159	2 829	-10,4%	1 654	1 075	-35,0%
الجزائر	55 829	30 715	-45,0%	32 169	31 823	-1,1%
مصر	150 579	132 454	-12,0%	96 386	60 887	-36,8%
العراق	14 619	4 309	-70,5%	4 352	2 803	-35,6%
الأردن	26 053	20 831	-20,0%	33 778	20 912	-38,1%
جزر القمر	2 384	2 033	-14,7%	1 311	595	-54,6%
الكويت	42 745	37 732	-11,7%	8 281	8 379	1,2%
لبنان	188 307	50 173	-73,4%	25 125	16 834	-33,0%
ليبيا	7 466	6 318	-15,4%	4 170	5 090	22,1%
المغرب	102 918	71 329	-30,7%	134 225	95 994	-28,5%
موريتانيا	8 899	8 677	-2,5%	5 057	4 535	-10,3%
عمان	89 327	79 372	-11,1%	13 831	10 215	-26,1%
فلسطين	1 838	1 299	-29,3%	917	430	-53,1%
قطر	206 142	252 905	22,7%	17 813	39 097	119,5%
المملكة العربية السعودية	298 258	284 408	-4,6%	85 839	101 814	18,6%
السودان	3 725	1 819	-51,2%	9 639	1 837	-80,9%
الصزمال	6 472	4 823	-25,5%	3 971	3 776	-4,9%
سورية	1 647	744	-54,8%	1 600	348	-78,3%
تونس	34 149	23 929	-29,9%	85 606	59 339	-30,7%
مجموع العالم العربي	**1 804 550**	**1 673 540**	**-14,6%**	**1 020 188**	**896 309**	**-12,1%**
العالم	**108 959 169**	**101 657 507**	**-6,7%**	**109 499 332**	**100 947 079**	**-7,8%**

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

اتحاد الغرف العربية يشارك في أعمال الدورة 47 لمؤتمر العمل العربي في القاهرة

شارك اتحاد الغرف العربية، على رأس وفد برئاسة أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، في أعمال الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر العمل العربي الذي تستضيفه القاهرة بتنظيم منة منظمة العمل العربية، وتحت رعاية رئيس الجمهورية المصري عبد الفتاح السيسي.

وكان اتحاد الغرف العربية، عقد عشيّة افتتاح أعمال مؤتمر العمل العربي، الاجتماع السابع والثلاثين للجنة الدائمة لشؤون العمل في الاتحاد.

وتضمن جدول أعمال مؤتمر العمل العربي، الذي يستمر حتى الثاني عشر من سبتمبر (أيلول) الجاري، تقريرًا حول ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة والتمكين، وتقريرًا عن نشاطات وإنجازات منظمة العمل العربية خلال عامي 2019 و2020، فضلًا عن النظر في قرارات وتوصيات مجلس الإدارة، ومتابعة تنفيذ قرارات مؤتمر العمل العربي السابق، ومناقشة المسائل المالية والخطة والموازنة. ويبحث المؤتمر، تطبيق اتفاقيات وتوصيات العمل العربية، ومناقشة أثر التطور التكنولوجي على بيئة العمل، ومتطلبات الاقتصاد الأخضر لتوفير فرص العمل.

وألقى وزير القوى العاملة المصري محمد سعفان، كلمة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي أكّد على أنّ "العالم العربي يواجه العديد من التحديات التي يفرضها النظام العالمي الراهن، وما يمر به من أحداث وتطورات تؤثر على عالم العمل وتتأثر به، بما لها من انعكاسات على البلاد العربية خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة، مع وجود أنماط عمل جديدة أفرزتها التغيرات والتطورات الحديثة في عالم العمل".

وأشار الرئيس السيسي إلى "أهمية إعداد استراتيجيات مُلائمة للنهوض بالتنمية العربية الشاملة، وتعزيز ودعم التعاون الاقتصادي، والوصول إلى آليات جديدة ومتطورة لإحداث التكامل الإقليمي العربي الشامل، وتعزيز الاستثمارات المشتركة". داعيا إلى "أهميّة تسهيل تنقل الأيدي العاملة بين البلدان العربية"، مشدداً على "ضرورة اتخاذ خطوات جادة وسريعة وتغليب المصلحة القومية للأمة العربية، ودرء أي خلافات وتجاوزها على نحو يحقق أهداف التنموية المشتركة".

من جهته، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط

على "أهمية استكمال مسار الاندماج الاقتصادي العربي للقضاء على البطالة واستغلال الموارد العربية بشكل أفضل وبأيادٍ عربية، وكذلك أهمية سد الفجوة التنموية بين الدول العربية"، لافتا إلى أنّ "الجامعة العربية تعمل جاهدة لاستكمال وضع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما تعمل أيضاً على الانتهاء من وضع العديد من الاتفاقيات العربية التي من شأنها تسهيل حركة الأيادي العاملة ورؤوس الأموال داخل الوطن العربي، ومنها تحديث اتفاقية الاستثمار العربية، واتفاقات النقل بين الدول العربية".

ودعا منظمة العمل العربية وشركاءها من أطراف العمل الثلاثة إلى "العمل على توحيد تشريعات العمل وتحديثها بما يتناسب مع التطورات الحاصلة، وبما يسهم في اندماج أسواق العمل العربية"، مبيناً أنّ "التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 الصادر عن جامعة الدول العربية يقدم مؤشرات أولية عن خسائر الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا إذ تراجعت أرقام التوظيف والإنتاج بشكل كبير، وتدهورت مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد، وبلغ العجز في الموازنات مستويات تبعث على الانزعاج".

وأشار إلى "أهمية التكاتف العربي في مواجهة التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا، والآثار السلبية للجائحة على الاقتصادات العربية، منوهًا بدعم دولة قطر للعمل العربي المشترك في سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود".

المزروعي يبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع النمسا وهولندا

بحث رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة أبوظبي عبدالله محمد المزروعي، مع وزير خارجية النمسا ألكسندر شالنبرغ، سبل تعزيز آفاق التعاون الاستثماري والتجاري بين رواد الأعمال العرب وجمهورية النمسا، بما يخدم بيئة الأعمال ومصالح المستثمرين لدى الجانبين. جاء ذلك خلال زيارة وزير خارجية النمسا والوفد الدبلوماسي المرافق له إلى مقر غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، حيث أعرب المزروعي عن سعادته بزيارة الوزير شالنبرغ للغرفة، مؤكداً أنّ "الزيارة تعكس الحرص الذي توليه القيادة النمساوية نحو تعزيز العلاقات بين دولة الإمارات وجمهورية النمسا من جهة وبين البلدان العربية والنمسا من جهة أخرى، بما يدفع العلاقات الوطيدة إلى آفاق أرحب من التعاون الوثيق على العديد من الصعد، لا سيما في المجال الاقتصادي والاستثمار، وغيرها من المجالات التنموية ذات الاهتمام المشترك".

وأكّد المزروعي أنّ "دولة الإمارات تعتبر الشريك الاقتصادي الأهم للنمسا في المنطقة، وهو ما تترجمه الاجتماعات التنسيقية الدورية، التي تهدف إلى تعزيز الشراكة وتنمية أطر التعاون التجاري والاستثماري، استناداً إلى دعم قيادتي البلدين وحجم الفرص التي يتيحها اقتصاد الإمارات والنمسا، بالإضافة إلى توافقهما على مبادئ الانفتاح الاقتصادي، الأمر الذي يسهم في رسم خريطة طريق واضحة للتعاون المستقبلي".

من جانبه، أبدى وزير الخارجية النمساوي الرغبة بتكثيف وتبادل الزيارات بين رواد الأعمال الإماراتيين ونظرائهم في جمهورية النمسا. لافتاً إلى المزايا التي تقدمها النمسا بهدف جذب الاستثمارات وتشجيع الابتكار في مختلف المجالات الاقتصادية. مشيدا بالمكانة المرموقة التي تحتلها دولة الإمارات على الخارطتين الإقليمية والدولية، وبما تمتلكه من قدرات وخبرات استثمارية رائدة لتوفير حاضنات الأعمال، منوهاً بأهمية التنسيق المشترك، معرباً عن ترحيب بلاده بالمستثمرين الإماراتيين وحرصها على توفير كافة سبل الدعم لتسهيل انطلاق أعمالهم واستثماراتهم في النمسا وتعزيز حجم التبادل التجاري بين الجانبين.

كذلك ناقش رئيس الاتحاد، مع سفير مملكة هولندا لدى الامارات لودي إمبراختس، سبل تنمية التبادل التجاري، وتعزيز تدفق الاستثمارات المباشرة المتبادلة، واستكشاف الفرص المتاحة في

أسواق البلدين الصديقين.

وأعرب المزروعي عن تطلّع غرفة أبو ظبي للانطلاق نحو آفاق أرحب من العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي بين مجتمع الأعمال في أبوظبي ومملكة هولندا، وترسيخ العلاقات الثنائية القائمة منذ 50 عاماً على أسس متينة من الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة في العديد من المجالات، لاسيما الاقتصادية.

ولفت المزروعي إلى أن إمارة أبوظبي غدت مركزاً اقتصادياً رئيسياً في المنطقة ووجهة للشركات العالمية الراغبة في دخول الأسواق الإقليمية، بفضل ما تتميز به من مناخ استثماري محفز، ومنظومة تشريعية متطورة توفر الخدمات والتسهيلات المتميزة لتطوير أعمال القطاع الخاص، وتعزيز تنافسيته، في إطار رؤية أبوظبي التنموية الطموحة لتمكين اقتصاد المعرفة، وبناء بيئة أعمال منفتحة وفاعلة ومؤثرة ومندمجة في الاقتصاد العالمي، مؤكداً حرص غرفة أبوظبي على مضاعفة الجهود لتقديم كافة التسهيلات الممكنة أمام المستثمرين الهولنديين وتفعيل قنوات التواصل المشترك مع الجهات المعنية ورواد الأعمال في إمارة أبوظبي والوصول بها إلى آفاق أرحب.

من جانبه أكد إمبراختس، على قوة العلاقات الاستراتيجية القوية التي تربط الإمارات وهولندا، والتي تعززها إرادة قيادتي البلدين الساعية إلى ما فيه مصلحة الشعبين في شتى المجالات لاسيما في المجال الاقتصادي. وأبدى السفير الهولندي رغبته بتكثيف وتبادل الزيارات بين رواد الأعمال في أبوظبي ونظرائهم في مملكة هولندا، وأهمية التنسيق المشترك لتعريف شركات القطاع الخاص في البلدين بالفرص التجارية والاستثمارية الواعدة التي يوفرها السوق الإماراتي والسوق الهولندي على حد سواء، لا سيما في قطاعات التجارة الإلكترونية ومجالات الابتكار والتكنولوجيا الحديثة والاتصال الرقمي والصناعة وغيرها.

الكباريتي: أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي الأردني - البريطاني

بحث رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، مع سفير الاردن لدى المملكة المتحدة منار الدباس، واقع العلاقة الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وأكد الكباريتي على أهمية دور التمثيل الدبلوماسي في تعزيز العلاقات الاقتصادية، لافتا إلى الحاجة الملحة لتوحيد الجهود في ظل الأزمة الراهنة جراء مكافحة فايروس كورونا، والاستفادة من امكانيات الجانبين لتطوير العلاقات الاقتصادية، مشيرا الى الدور الاقتصادي الهام الذي تقوم به غرفة تجارة الأردن من خلال تمثيلها للقطاع التجاري الأردني وعضويتها الفاعلة في مجلس ادارة الغرفة التجارية العربية البريطانية، بتشجيع وتعزيز العلاقات التجارية وبأن التواصل والتنسيق مستمر معهم حيث تم التعاون في تنظيم عدة فعاليات اقتصادية .

ودعا الكباريتي الى أهمية التنسيق لعقد مؤتمر اقتصادي أردني بريطاني بالتعاون مع الغرفة التجارية العربية البريطانية وذلك من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري

والاستثماري بين البلدين وخاصة في موضوع نقل المعرفة والخبرات.

من جانبه أعرب السفير الدباس عن استعداده للتعاون والتنسيق مع غرفة تجارة الأردن لتوجيه الجهات والمستثمرين الذين يرغبون بزيارة الاردن وتزويدهم بكل المعلومات التي من شانها تعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، والمباشرة في ترتيبات عقد المؤتمر الاقتصادي المقترح بالتعاون مع الغرفة العربية البريطانية.

توقعات بنمو الاقتصاد السعودي 4.8 في المئة

توقعت وكالة الأبحاث البريطانية "كابيتال إيكونوميكس" أن يحقق الاقتصاد السعودي نموا بنسبة 4.8 في المئة العام الجاري، و6.3 في المئة العام المقبل. ويعد هذا التوقع أكثر بنحو 2 في المئة من إجماع المحللين حول توقعات نمو اقتصاد المملكة، الذي يدور حول 2.4 في المئة العام الجاري و4.6 في المئة العام المقبل.

وبحسب الوكالة سيشهد النمو ارتفاعا خلال النصف الثاني من العام الجاري، وأن يستمر زخم النمو في 2022، في ظل تخفيف القيود التي كانت مفروضة للوقاية من كورونا، بجانب التوسع في عملية التطعيم، وارتفاع إنتاج النفط.

ووفقاً لتقديرات الهيئة العامة للإحصاء حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية نمواً إيجابياً لأول مرة منذ بدء جائحة كوفيد19-، بنسبة قدرها 1.5 في المئة خلال الربع الثاني من العام الحالي، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2020.

ويرجع هذا النمو الإيجابي إلى الارتفاع الذي حققته الأنشطة غير النفطية بنسبة 10.1 في المئة، بالإضافة إلى الارتفاع في الأنشطة

الحكومية بمقدار 0.7 في المئة بينما شهدت الأنشطة النفطية انخفاضاً قدره 7 في المئة.

وأظهرت بيانات الهيئة، تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعاً قدره 1.1 في المئة خلال الربع الثاني من عام 2021، مقارنة بالربع الأول من العام الجاري.

200 مليار دولار إصدارات الصكوك الإسلامية في 2021

توقعت وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية، انخفاض إصدارات الصكوك الإسلامية عالميا إلى ما بين 190 و200 مليار دولار خلال العام 2021، أي أقل بقليل عن العام الماضي الذي سجل 205 مليارات دولار.

ويرجع انخفاض إصدارات الصكوك الإسلامية، بحسب "موديز"، إلى ارتفاع أسعار النفط الذي أدى لتقلص احتياجات التمويل السيادي في دول الخليج. مبيّنة أنّ تحسّن الظروف الاقتصادية واحتياجات التمويل العالية، سيدعم نشاط الإصدار في جنوب شرق آسيا، وستستمر ماليزيا في السيطرة على إصدارات الصكوك العالمية مع نشاط مقوم أساسا بالعملة المحلية.

وتوقعت موديز أن يحافظ سوق الصكوك على اتجاه نموه الطويل بدعم من الوافدين الجدد، ومعدل الاختراق المنخفض، والمنتجات الإسلامية الجديدة المبتكرة، مثل الصكوك الخضراء والمستدامة.

مع الإشارة إلى أنّ الاقتصادات المصدّرة للصكوك عالميا تضررت خلال العام الماضي جراء جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، مما زاد التزامات الميزانيات العامة ودفعها إلى إصدار صكوك لتوفير التمويل اللازم.

انخفاض قياسي لعجز الميزان التجاري في الجزائر

سجل عجز الميزان التجاري الجزائري انخفاضا كبيرا، جراء انتهاج الحكومة سياسة شد الحزام وكبح الواردات من خلال تجميد استيراد المئات من السلع والخدمات.

وبحسب الأرقام الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية، فقد تراجع العجز التجاري بنسبة 87.89 في المئة خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2021، أي بعجز بلغ 926 مليون دولار حتى نهاية شهر أغسطس (آب) المنصرم، مقابل عجز بلغ 7.6 مليارات دولار في نهاية شهر أغسطس (آب) من السنة الماضية.

ويعود هذا التراجع إلى الارتفاع الكبير في الصادرات الشاملة للسلع والتي ارتفعت من 15.1 مليار دولار إلى 23.7 مليار دولار بين أغسطس 2020 و2021، منها 2.9 مليار دولار من الصادرات غير النفطية. وكانت صادرات الجزائر من خارج قطاع المحروقات في الأشهر الخمسة الأولى من العام 2021 سجلت قفزة كبيرة نسبياً، مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وبلغت الصادرات باستثناء المحروقات، ما قيمته 1.55 مليار دولار، صعوداً من 852 مليون دولار خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، أي بارتفاع نسبته 81.8 في المئة، أي بما يمثل 11.13 في المئة من

مجمل الصادرات الجزائرية.

ارتفاع احتياطات قطر الأجنبية 2.7 في المئة

أظهرت بيانات مصرف قطر المركزي، ارتفاع احتياطاته الدولية وسيولة العملات الأجنبية في أغسطس (آب) 2021، بنسبة 2.7 في المئة على أساس سنوي، وذلك في ارتفاع مستمر للشهر الـ42 على التوالي.

ووفق بيانات المركزي القطر ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية إلى 209.323 مليارات ريال (57.55 مليار دولار) الشهر الماضي. وكانت الاحتياطيات في قطر بلغت 203.735 مليار ريال (56.01 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2020.

وعلى أساس شهري، ارتفع الاحتياطي الأجنبي لقطر بنسبة 1.94 في المئة، مقارنة مع 205.32 مليارات ريال (56.45 مليار دولار) في يوليو (تموز) السابق.

وتواصل احتياطات قطر الأجنبية الارتفاع شهريا منذ أن بدأت النمو في مارس (آذار) 2018. وتشهد قطر ضغوطا بسبب تداعيات جائحة كورونا، وارتفاع تكلفة مشاريع تنظيم كأس العالم في 2022، إلا أنها تظهر صمودًا معتمدةً على ارتفاع احتياطاتها الأجنبية وأصول صندوقها السيادي.

صندوق النقد يشيد بأداء سلطنة عمان الاقتصادي: الدين العام سيتراجع 47 في المئة

توقّع صندوق النقد الدولي تراجع الدين العام في سلطنة عمان بحلول 2026 إلى نحو 47 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، كما توقع أن يسهم الضبط المالي وارتفاع أسعار النفط في تخفيض عجز الحساب الجاري إلى 0.6 في المئة.

وأثنت الحكومة العمانية على تقرير صندوق النقد الدولي لمشاورات المادة الرابعة للسلطنة لعام 2021، الذي يأتي مع ختام اجتماعات خبراء الصندوق مع كل من وزارة المالية ووزارة الاقتصاد، والبنك المركزي العُماني وعدد من الجهات الحكومية والخاصة.

ويشيد الصندوق بالإجراءات التي اتخذتها السلطنة لاحتواء الآثار الصحية والاقتصادية التي سببتها جائحة كورونا والجهود المبذولة في حملة التحصين الشاملة وتعزيز بيئة الأعمال ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة. ويتوقع الصندوق استمرار تعافي الأنشطة الاقتصادية تدريجياً مع تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في السلطنة بنهاية العام الجاري بنسبة 1.5

في المئة، ليصل إلى 4 في المئة عام 2026 وتحقيق فائضاً في الميزانية العامة للدولة.

إلى ذلك، أظهر الحساب الختامي لأداء الميزانية العامة للسلطنة للعام المالي 2020 الصادر عن وزارة المالية، بلوغ إجمالي الإيرادات الفعلية المحصلة عام 2020 نحو (22 مليار دولار) أي بانخفاض قوامه 20.5 في المئة.

الامارات الأولى عربيا في مؤشر الاستثمارات السياحية 2021

جاءت دولة الامارات العربية المتحدة وفق تقرير "إف دي آي إنتليجنس" حول الاستثمارات السياحية 2021، في المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا من حيث قيمة الاستثمارات السياحية الأجنبية المباشرة، خلال الفترة ما بين 2016– 2020 والتي بلغت قيمتها 7.2 مليار دولار أي ما يعادل 26.5 مليار درهم.

وحلت دولة الإمارات في المركز الأول إقليمياً والسابع عالمياً في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في السياحة خلال الفترة 2016–2020، بعد أن سجلت 78 مشروعاً، متخطية فرنسا التي سجلت 71 مشروعاً، واليابان 66 مشروعاً.

وأظهر التقرير أنّ الإمارات كانت الوجهة الرئيسية للاستثمار في الشرق الأوسط وإفريقيا بين عامي 2016 و2020، حيث فازت بنسبة 30 في المئة من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر السياحي، واستحوذت على 33 في المئة من قيمة الاستثمارات السياحية في المنطقة. كذلك احتلّت الإمارات المرتبة الأولى في

عدد الوظائف السياحية الجديدة بين عامي 2016 و2020، حيث تم توفير 11000 وظيفة جديدة وتلاها في ذلك المغرب ب 3800 وظيفة ومصر 3600 فرصة عمل جديدة.

واحتفظت الإمارات بالمركز الأول كوجهة للاستثمار الأجنبي السياحي المباشر من خلال عدد المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في عام 2020، حيث تمتلك 58% من حصة السوق في المنطقة تليها البحرين وعمان والسعودية وقطر.

الاقتصاد العالمي ينمو 5.3 في المئة بنهاية 2021

توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، أن ينمو الاقتصاد العالمي عام 2021 بأسرع وتيرة منذ 50 عاما بنسبة 5.3 في المئة، ولكنه سيكون غير متوازن حول العالم.

ووفق تقرير "أونكتاد" فقد سجّل الاقتصاد العالمي انكماشا بنسبة 3.5 في المئة في 2020، بضغط تداعيات فيروس كورونا، فيما سيسجل نموا بنسبة 3.6 في المئة عام 2022. ويظهر التقرير أنّ التعافي الاقتصادي المتوقع، يأتي بفضل استمرار تأثيرات الحزم التحفيزية التي بدأت في 2020، إضافة إلى تسريع وتيرة توزيع اللقاحات.

وسيكون الانتعاش بحسب "أونكتاد" غير متكافئ على المستوى الجغرافي والقطاعي حول العالم، ففي الاقتصادات المتقدمة شهدت الطبقة الريعية انفجارا في الثروة، بينما يعاني أصحاب الدخل المنخفض. بينما ما زالت تفتقر البلدان النامية إلى الاستقلالية النقدية والحصول على اللقاحات، مما يعيق نمو العديد من الاقتصادات النامية، حيث أنّ التأخر في عمليات التطعيم سيكلّف

الاقتصاد العالمي 2.3 تريليون دولار بحلول 2025، وستتحمل البلدان الناشئة الجزء الأكبر من هذه التكلفة.

وتأثر الاقتصاد العالمي بشدة اعتبارا من الربع الأول 2020، مع انتشار الفيروس وإغلاق غالبية المرافق الحيوية، قبل استئناف أنشطتها تدريجيا بالربع الأخير 202.

نمو الاقتصادات الخليجية 14.51 في المئة

توقع تقرير صادر عن "أورينت بلانيت للأبحاث"، بعنوان: "مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي 2021"، عودة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول الخليجية إلى مسار النمو الإيجابي خلال العام 2021.

ووفق التقرير ستشهد الاقتصادات الخليجية نمواً ملموساً بمعدل يصل إلى 14.51 في المئة خلال العام الجاري، بالنظر إلى عوامل عدة أبرزها الاستعدادات الجارية لاستضافة عدد من الفعاليات العالمية الكبرى مثل "إكسبو 2020 دبي".

وتضمن التقرير تقديرات تفيد بأن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لمجلس التعاون الخليجي 1.61 تريليون دولار خلال العام الجاري، مقارنة بـ1.41 تريليون دولار خلال العام الماضي، وذلك استناداً إلى توقعات "صندوق النقد الدولي" التي تبيّن حدوث تحول

اقتصادي إيجابي في دول مجلس التعاون الخليجي، بعد أن سجلت نمواً سلبياً في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 14.18 في المئة خلال العام الماضي نتيجة تداعيات الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، لا سيما على صعيد الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

الكويت الخامسة عربيا في مؤشّر "أفضل مدن العالم"

احتلت مدينة الكويت المركز الخامس خليجياً وعربياً في مؤشر "أفضل مدن العالم"، والذي يصدر سنوياً عن مؤسسة "ريزونينس كونسالتانسي" الكندية للدراسات والأبحاث المتعلقة بالمدن والوجهات حول العالم.

وتستند "ريزونينس كونسالتانسي"، التي تُعد مؤسسة استشارية عالمية رائدة في قطاعات السياحة والعقارات والتنمية الاقتصادية، في فكرة المؤشر إلى المُفاضلة بين المدن الكبرى التي يتجاوز عدد سكان الواحدة منها مليون نسمة حول العالم، باستخدام مجموعة معايير من الأداء الإحصائي والتقييمات الكمية من جانب سكان كل مدينة وأيضاً زوارها، حيث يتم تحديد ترتيب كل مدينة على المؤشر العام استناداً إلى متوسط ترتيباتها في هذه الفئات الست.

وفي فئة المكان جاءت الكويت بالمرتبة 71 عالمياً، وفي تنوع السكان 39 عالمياً، وفي الترويج 48، وفي الازدهار 23 عالمياً، وفي فئة الناتج التي تقيس المؤسسات الرئيسية والمعالم السياحية والبنية الاساسية للمدينة جاءت الكويت في المرتبة 197 عالمياً.

وبحسب "ريزونينس كونسالتانسي" فإنّ تبوّأ الكويت المرتبة 17 بالنسبة للفرص التي تتيحها للوافدين يعكس جاذبيتها العالمية،

لكن عدم المساواة المفرطة (المركز 261) يقوّض تصنيفها المثير للإعجاب في فئة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالمرتبة 3، فيما حلت الكويت بالمرتبة 9 بالبطالة.

خليفة آل ثاني: فرنسا شريك تجاري مهم لقطر

بحث رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، مع وفد من أعضاء الرابطة الاقتصادية القطرية الفرنسية "كادران"، سبل تعزيز علاقات التعاون التجاري والاستثماري بين قطر وفرنسا، وفرص الاستثمار المتاحة وإمكانية التعاون بين الجانبين في إقامة تحالفات تجارية جديدة.

وأكد خليفة آل ثاني حرص غرفة قطر على تعزيز علاقات التعاون بين رجال الأعمال القطريين ونظرائهم الفرنسيين، بما يسهم في زيادة التبادل التجاري بين البلدين، ما يجعل من فرنسا شريكا تجاريا مهما لدولة قطر.

وأشاد رئيس غرفة قطر بالدور الذي تلعبه كل من رابطة "كادران" في تقريب المسافات بين القطاع الخاص القطري ونظيره الفرنسي، وإقامة أرضية صلبة لعقد تحالفات وشراكات تجارية بين الشركات القطرية والفرنسية.

وتتنوع الاستثمارات القطرية في فرنسا في العديد من المجالات، منها استحواذ قطر على نسبة 100 في المئة من نادي "باريس سان جيرمان"، و100 في المئة من عمارة الإليزيه، و85.7 في المئة من "رويال مونسو". كما شهدت الاستثمارات القطرية في فرنسا نمواً متواصلاً، وشملت العديد من القطاعات، مثل الطاقة والعقارات والفنادق والخدمات المالية والاتصالات والرياضة. وأدت في قطاع الفنادق وحده إلى توفير 1500 فرصة عمل مباشرة في فرنسا، وآلاف فرص العمل غير المباشرة.

غرفة تجارة الأردن
JORDAN CHAMBER OF COMMERCE

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

100% FOREIGN OWNERSHIP IN THE UAE:

NEW ENVIRONMENT FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE EVE OF EXPO 2020

Organised by the Austro-Arab Chamber of Commerce (AACC) in cooperation with the Embassy of the United Arab Emirates in Vienna and Crowe UAE, the webinar "100% Foreign Ownership in the UAE: New Environment for Foreign Direct Investment on the Eve of Expo 2020" took place On the 14th of September, 2021. The webinar was moderated by AACC Secretary-General Mr. Mouddar Khouja and attended by over 80 participants from all over the world.

AACC Secretary-General Mr. Mouddar Khouja commenced the webinar by sharing some facts on the impressive developments and milestones of the United Arab Emirates over the past decades up until recently, namely the UAE Mars Mission and the Expo 2020 , the first world expo in the MENA and South Asia region. He also shed light on the close trade relations between Austria and the UAE, with the UAE being Austria's top trade partner in the Arab region in 2020, and more than 400 Austrian companies operating in the country,

such as OMV, Borealis, ILF Consulting Engineers.

In his welcome notes, H.E. Mr. Ibrahim Almusharrakh, Ambassador of the United Arab Emirates to Austria, elaborated on the UAE's strategy for the upcoming 50 years, which focuses tremendously on building the best and most dynamic economy in the world. Building on the UAE's digital, technical, and scientific excellence, this strategy shall further solidify the UAE's position as a hub for talent, companies and investments. Ambassador Almusharrakh also announced that the UAE has launched a new series of national strategic projects that will lay the foundation for a new era of growth, both domestically and internationally, and added that the UAE and Austria are working closely to enhance bilateral economic partnerships and promote mutual trade and investments.

H.E. Mr. Humaid Mohamed Ben Salem, Secretary-General of the Federation of UAE Chambers of Commerce & Industry (FCCI), elaborated on Expo 2020 and the main factors behind the UAE ranking on top of the list of investment destinations, such as the cosmopolitan nature and cultural diversity of the country and it being a crucial hub for international business, with a multitude of air connections for passengers and freight. Mr. Ben Salem added that there is no tax on investors, corporates, or individuals and that over 40 free zones are currently operating across the country.

Mr. Ahmed Alshehhi, First Secretary and Head of Economic, Political and Media Affairs Section at the Embassy of the United Arab Emirates in Vienna, gave a concise overview of the UAE's economic landscape, providing facts and insights to the UAE's economy and business environment. He highlighted the recent amendment to the companies' law enforced in June, which allows full ownership in all economic sectors except strategic activities. Other recently implemented regulations include a law on business bankruptcy and free zone regulatory frameworks. He added that the UAE has become one of the world's most attractive investment hubs due to the steady increase in investment attractiveness and the country's ability to attract substantial investments, thanks to the 100 ownership in free zones and within the UAE, the low inflation and custom tariffs as well as the effective visa system. Mr. Alshehhi then talked about the infrastructure and logistics in the UAE and emphasised the promising foreign investment sectors (such as renewable energy, block chain, cybersecurity, etc.). Finally, he gave an outlook on the UAE's future in light of the launch of several strategies and projects as well as Expo 2020.

In his presentation, Mr. Markus Susilo, Tax Partner at Crowe UAE, focused on recent international tax updates, and more particularly on how tax transparency benefits FDI flow into the UAE. Mr. Susilo presented the important tax updates and changes between 2010 and 2021, which paved the way for certain changes in terms of double-tax treaties, namely between the UAE and Austria, with the target of creating more transparency in terms of information exchange. Mr. Susilo added that despite the stagnation in FDI inflows globally between 2018 and 2019, the UAE witnessed a substantial increase in FDI inflows for the same period, including from Austria, possibly caused by its tax regime and legal infrastructure. He concluded by highlighting the inclination towards new tax and transparency rules and the introduction of the "BEPS 2.0", which is likely to naturally provoke the restructuring of investment to align with commercial activity of

the MNE group.

H.E. Mr. Abdullah Al Mahri, Director of Investments and Stakeholder Management at the UAE's Ministry of Industry and Advanced Technology, provided useful insights into the National Industrial Strategy "Operation 300 BN" and the incentives available for investors. The strategy aims to increase the industrial value added from the current AED133bn to AED300bn in 2031, reduce reliance on imports for local products and diversify the breadth of competitive industries in the UAE. Currently around 33,000 industrial companies operate in the UAE, with 737k employees in the sector and a total contribution of 8.4 to the GDP. Mr. Al Mahri then spoke about the UAE's competitive advantages, which include the ease of doing business, being a logistical hub, as well as the agility and responsiveness of the UAE's government. He also clarified that three official entities - industry, advanced technology and ESMA - were merged together in July 2020 to form the new Ministry of Industry and Advanced Technology. Al Mahri also presented the campaign "Make it in the Emirates", a call for action for investors, entrepreneurs and startups to establish themselves in the UAE.

H.E. Ms. Hind Al Youha, Director of Investment and Talent Attraction at the UAE's Ministry of Economy, gave an overview of the UAE's investment ecosystem and diversification strategy. She also elaborated on the UAE's National Innovation Strategy launched in 2015, which prioritised 7 key sectors: renewable energy, transport, education, health, technology, water, and space. Ms. Al Youha provided brief figures on the UAE's business environment and detailed information on the UAE's golden visa. She additionally underpinned the various incentives granted to foreign investors, including full ownership of all economic sectors (excluding strategic impact activities), freedom of settling disputes, the elimination of the need for a local service agent and of minimum capital requirement for limited liability companies.

Lastly, Ms. Deepika Chandak, Senior Manager at Crowe UAE, presented a timeline of the corporate laws in the UAE from 1984 and updates on the implementation of the UAE's 100 foreign ownership law. With the enactment of CCL in 2021, both prerequisites of having a local service agent (LSA) for branches of foreign company and a majority contribution from a UAE national have been eliminated. Moreover, each Emirate now has its own approved list and administrative setup, and requirements and foreign nationals can explore the possibility of 100 ownership in UAE companies. Before applying for setting up a company in the UAE, it is extremely important to consider the following factors: the industry and nature of the activities that the company intends to carry out, the value of FDI in the UAE and the future business plan (3 years). Ms. Chandak finally clarified that after all, everything is subject to the approval of the Emirati authorities, and that activities with strategic impact on the UAE are excluded from the new regulation.

RESETTING THE ARAB – BRITISH ECONOMIC RELATIONS

ADJUSTING TO THE NEW ECONOMIC & TECHNOLOGICAL TRENDS NOW, NEXT & BEYOND.

In the post-pandemic world, there is a great opportunity to reset the Arab-British economic, trade & investment relations and benefit from extending the longstanding Arab-British partnership into new areas of collaboration. These have been opened up by the emerging technologies that have reshaped industries and life for the whole world.

It is no secret how rapid digitization has upended corporate operations, systems, and business models. International sources indicate that 40 of businesses will disappear within the next ten years if they cannot change their organizations to accommodate new technologies. Starting from saving cost and effort, improving operational efficiency and organizing, facilitating access to services and even promoting innovation, companies and institutions around the world reap a lot by simply changing their systems to a model that absorbs modern technology and applies it in the process of creating products and services in what has become known as 4IR digital transformation.

The 4IR is enabled by technologies that are based on computing and the internet, which largely rely on applications that include the IoT, AI, autonomous vehicles, DNA tailored medicine & many others.

During 4IR, we became hyper-connected through our smart devices to most of the planet. One of the main effects of the 4IR is increased human productivity. With technologies like AI and automation augmenting our professional lives, we are able to make smart choices, faster than ever before.

Yet we must remember that the only fixed variable in history is "change" as science & technology are moving fast, and as surely as four follows three and five follows four, there will be further industrial revolutions.

The Fifth Revolution, which stands on the shoulders of the Fourth, will make this communication closer, seamless and unmediated, because it will lead the transformation from the virtual world to the world of consciousness. In the next revolution, the use of smart devices will decline to be replaced by brain-computer interfaces, through which minds can communicate with each other and with machines.

Nevertheless, there is also another highly important challenge because of the compounded acceleration and spread of the repercussions of climate change in conjunction with the excessive depletion of resources.

The business world must strongly prepare themselves to meet this important challenge, which requires a radical shift in production and consumption patterns from the linear model that damages the environment and depletes the natural resources to the circular model that renews it.

The sustainability wave promises to change everything and demands a radical reconsideration. We need to transform our economies that are founded on the principles of unlimited access to resources and the primacy of shareholders to one that recognizes the limits and consequences of everything we extract, manufacture, consume and waste, and the impacts on the people involved in doing so.

With the technologies of the digital revolutions, there is much potential for businesses to be tapped from the sustainability world of opportunities. Even in a time dominated by a global pandemic, the sustainability revolution has accelerated faster than expected, while also expanding to include a wider range of environmental, economic & social issues.

Over the years 2014 – 2019 global renewable capacity has grown by 50 , while global electric car stock has grown more than 900 and the number of vegan diet people is increasing exponentially. Sustainability is shifting profit pools to open up multibillion-dollar industries. Companies will need to reinvent themselves to capture these opportunities.

It is important to reconsider the objectives and move from degenerative to regenerative patterns and more distributive and inclusive models to enable our companies to contribute to a real shift towards sustainability. This will surely serve better the economic and social needs and provide sufficient job opportunities and better standards of living for our people.

We are confident that the Arab-British Chamber of Commerce is committed to being a catalyst for new diversified partnerships between the Arab & British companies to achieve success in the new business climate and the new global norms that stand on 2 major pillars, i.e. technological progress & sustainability.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262